

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٣٣

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاوامورا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1743747 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن التطورات الأخيرة في ميانمار. وأرحب بمشاركة السفير هاو دو سوان وكذلك السفير مسعود بن مؤمن. وأرحب أيضاً بمشاركة السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

يتجاوز الآن العدد المقدر للاجئين الذين دخلوا بنغلاديش منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ٦٢٦ شخص. وكما أكد الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر إلى المجلس (S/2017/753)، فإن علينا بشكل جماعي تشجيع اعتماد سياسات ترمي إلى إنهاء الحلقة المفرغة من التمييز والعنف والتشريد في راخين.

وقد أشار البيان الرئاسي المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22)، الذي أعاد التأكيد على سيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدةها، إلى أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من خلال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. وخلال زيارتي في تشرين الأول/أكتوبر، استكشفت مع السلطات إمكانية تقديم الأمم المتحدة للدعم في هذه المجالات الرئيسية.

وجاءت زيارتي بُعيد خطاب مستشارة الدولة أونغ سان سوكي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والذي تناولت فيه الشواغل الإنسانية في ولاية راخين وعودة اللاجئين من بنغلاديش. ونرحب بقرار مستشارة الدولة بإنشاء "مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين"، فضلاً عن توقيع مذكرة التفاهم بشأن العائدين بين ميانمار وبنغلاديش.

ويشجعنا أيضاً الإعلان عن أن اللجنة الاستشارية الجديدة التي تضم خبراء دوليين ولجنة تنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين ستجتمعان في مطلع كانون الثاني/يناير لوضع الصيغة النهائية لخطط العمل لإعادة تأهيل المنطقة وتنميتها. ونأمل أن يتبع الخطط عمل سريع.

لقد كانت زيارة مستشارة الدولة إلى ولاية راخين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة هامة. ونحث جميع قادة ميانمار، بما في ذلك العسكريون منهم، على إدانة التحريض على الكراهية والعنف العنصريين. ونشجعهم على اعتماد تدابير للتخفيف من حدة التوترات بين الطوائف وتهيئة بيئة آمنة وكرامة للعودة إلى الوطن، بما في ذلك من خلال المبادرات المشتركة بين الأديان.

وقد بينا للسلطات أن قدرات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها وخبرتها الواسعة يمكن أن تساعد في تنفيذ نواياها المعلنة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

أولاً، يجب دعم الإعادة ببذل جهود للمصالحة، ويجب أن يتيح الإطار الزمني لهذه التدابير وغيرها ضمان أن تكون العودة مستدامة. وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين أمر محوري في هذا الصدد.

ثانياً، ينبغي أن تكون العودة إلى مكان الإقامة الأصلي أو إلى مكان آمن قريب من الوجهة المفضلة لهم، على النحو المتوخى في الترتيبات. وينبغي ألا تكون إلى مخيمات، حتى ولو كان ذلك أمراً مؤقتاً؛ فالتجربة تبين أن المخيمات تؤدي إلى الفصل المطوّل.

ثالثاً، إن الإشارة إلى حرية التنقل في تلك الترتيبات أمر إيجابي، ولكن عبارة "وفقاً للقوانين واللوائح الحالية"، والتي هي شديدة التقييد الآن، تشكل تقييداً خطيراً. فتوسيع نطاق حرية التنقل شرط أساسي لتحقيق الالتزامات المعلنة بشأن الحصول على الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق.

رابعاً، يجب أن تُطبق معايير الأهلية للعودة بأوسع طريقة ممكنة. وسيكون من الصعب بالنسبة للعديد من اللاجئين استيفاء المتطلبات الحالية، بما في ذلك مستندات إثبات الإقامة.

خامساً وأخيراً، تبرز التجارب بشأن حركات الإعادة الطوعية على مر العقود الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في جميع جوانب عملية العودة. ونشجع إشراك المفوضية في الفريق العامل المشترك المناط به الإشراف على جميع جوانب العودة.

ونقدّر دور البلدان المجاورة، ولا سيما الصين، في العمل بصورة بناءة مع كل من بنغلاديش وميانمار لتيسير إبرام الاتفاق الثنائي. وقد أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي، خلال زيارته الأخيرة إلى ميانمار، إلى أهمية إيجاد حل طويل الأجل، بما في ذلك معالجة تخلف النمو المزمّن في ولاية راخين. وسيكون تعزيز التعاون الإقليمي مع ميانمار أمراً أساسياً. ونرحّب بانخراط ميانمار

وعلى الرغم من أن العنف قد انحسر، يستمر وصول اللاجئين الجدد إلى بنغلاديش، وإن يكن ذلك بمعدلات أبطأ. ويصل هؤلاء اللاجئين منهكين ومعوّزين ومصابين بصدمات نفسية. وتقدر حكومة بنغلاديش أن أكثر من ٣٦ ٠٠٠ من الأطفال غير المصحوبين قد وصلوا من دون نظام دعم من أقاربهم المباشرين. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بدا أن أعمال الحرق المتعمد في ولاية راخين قد تراجعت، ولكن الصور الساتلية الأخيرة كشفت عن تجدد الحرائق وما يتصل بها من تدمير في مختلف القرى.

ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين غير كافية. وعلى الرغم من أن ميانمار سمحت بدخول بعض المساعدات المرسلة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي الآونة الأخيرة من برنامج الأغذية العالمي، إلا أن وصول وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها إلى شمال ولاية راخين لا يزال مُقيداً للغاية. وقد بات إصدار أذون السفر أيسر في وسط ولاية راخين، ولكن أعداداً كبيرة من الموظفين لم يحصلوا بعد على هذه التصاريح بسبب الإجراءات المعقدة.

ونحن جميعاً ممتنون لاستمرار سخاء حكومة وشعب بنغلاديش، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود التي يبذلونها. ولكن أسباب أزمة الروهينجيا وحلولها موجودة في ميانمار. ولن تُكَلَّل سياسات الإعادة إلى الوطن والمصالحة بالنجاح دون تحقيق المساءلة وسيادة القانون بصورة غير تمييزية واتخاذ تدابير للسلامة العامة لإزالة المخاوف وانعدام الثقة بين الطوائف في ولاية راخين.

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت ميانمار وبنغلاديش إلى اتفاق ثنائي بشأن مسألة الإعادة. ويقرّ الاتفاق بضرورة إيجاد "حل شامل ودائم" من خلال "عودة آمنة وكريمة وطوعية"، وفقاً للقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرض بعض الاعتبارات الرئيسية.

أظهرت الأطراف الموقعة الثمانية جميعها التزاماً متواصلاً باحترام اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. غير أن الزخم في عملية السلام آخذ في التباطؤ، حيث لن تنضم معظم المنظمات العرقية المسلحة بعد إلى الأطراف الموقعة.

وأخيراً، أشير إلى أنه من المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اللجنة الثالثة المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي يطلب إلى الأمين العام تعيين مبعوث خاص. ونريد أن تعزز هذه المبادرة شراكتنا مع ميانمار بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء في المنطقة وخارجها. ونعتقد أن لدينا الكثير مما يمكن أن نقدمه للعمل مع ميانمار بشأن عدد من التحديات التي يواجهها البلد، مع الاحترام التام لسيادة ميانمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن، ولا سيما رئاسة اليابان، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية عن زيارتي الأخيرة إلى كوكس بازار.

أكد البيان الرئاسي بشأن ميانمار (S/PRST/2017/22)، الذي اعتمدته المجلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، على أهمية منع العنف الجنسي والتصدي له، وعلاقات التعاون بين حكومة ميانمار ومكتبي في هذا الصدد. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن حكومة ميانمار قد وجهت لي دعوة لزيارة ناي ببي تاو ويانغون من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، للاجتماع مع مستشار الدولة، ووزيري الدفاع والشؤون الداخلية، وممثلي القوات المسلحة وقوات الأمن. وأتطلع إلى تلك الزيارة، وبحدوني الأمل في أن تولد التزامات تتماشى مع التدابير المطلوبة بموجب قرار المجلس ٢١٠٦ (٢٠١٣).

مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل المساعدة الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى إيصال ٨٠ طناً من مواد الإغاثة إلى راخين كدفعة أولى.

إن "مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين"، التي أنشئت مؤخراً، ترمي إلى دعم التعاون بين الحكومة وجميع القطاعات، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تنفيذ المشاريع الإنمائية. وقد بدأت الاجتماعات بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة التنفيذ التابعة للجنة الاستشارية لولاية راخين بدأت اجتماعاتها وحددت المبادرات ذات الأولوية في قطاعات محددة.

وهذه تطورات نرحب بها، ولكننا نحث مرة أخرى على العمل الملموس وتنفيذ هذه الالتزامات. فالخطط وحدها ليست كافية. ونأمل أن تستفيد ميانمار من ثروة الخبرات التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة.

وكما أشار كوفي عنان، فالتحديات المعقدة في راخين تتطلب التنسيق المدني - العسكري. وأكد أعضاء المجلس أهمية الشراكة الفعالة مع سلطات ميانمار، ولا سيما الجيش. ويمكن أن يساعد الجيران القريبون، مثل الصين واندونيسيا، من خلال تواصلهم مع ميانمار على المستوى العسكري. ونقدر اعتراف الدول الإقليمية الأعضاء وغيرها من الدول الأعضاء بدور الأمم المتحدة في مساعدة ميانمار في معالجة مجالات أخرى بخلاف ولاية راخين، بما في ذلك عملية السلام، للمساعدة في دفع جهود توطيد الديمقراطية في البلد.

وستبرز الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢٠ بوصفها اختباراً هاماً لمدى توطيد المؤسسات الديمقراطية في البلد.

إن الجهود المبذولة لتحقيق السلام بين الحكومة ومختلف المنظمات العرقية المسلحة هي حجر زاوية في هذا الانتقال. وقد

الإنسانية والعقاب الجماعي. وروت نساء وفتيات كيف أجبرن، عند وصول جنود إلى قريتهن، على التجرد من ملابسهن وتم تهديدهن بالاعتصاب أمام أزواجهن وآبائهن، في حين تم إحراق منازلهن. وفي بعض الحالات، روين الكيفية التي أجبر بها قادة القرى على التوقيع على وثائق تفيد بأنهم أحرقوا منازلهم بأنفسهم، من أجل إنقاذ نساء طائفتهن من الاعتصاب.

والتقت بعدد من النساء اللاتي تعرضن لصدمة عميقة وروين كيف زعم أن بناتهن تعرضن للاغتصاب داخل بيوتهن وتركن ليمتن عندما حرق المنازل. وأفاد بعض الشهود عن ربط نساء وفتيات إما بصخور أو بأشجار قبل أن يقوم العديد من الجنود باغتصابهن حتى الموت تماما. وأبلغ كثيرون أنهم شهدوا أفرادا من أسرهم وأصدقائهم وجيرانهم يذبحون أمام أعينهم. وكانت الكلمتان اللتان تردتا في كل رواية سمعتها هما ”الذبح“ و ”الاعتصاب“. وتقاسمت معظم النساء اللاتي تكلمت معهن تفاصيل حول كيفية استخدام هذه الأعمال الوحشية من العنف الجنسي في سياق الاضطهاد، وهو ما أفيد أنه بدأ منذ فترة طويلة قبل آب/أغسطس ٢٠١٧، على نحو ما يتجلى في أعمال النهب وتعذيب المدنيين وذبحهم، حتى الأطفال حديثي الولادة، الذين يمثلون مستقبل طائفة الروهينجيا. وروت بعض النساء كيف ألقوا الجنود بأطفالهن في بئر القرية. وأخبرني عدد قليل من النساء كيف زعم إلقاء أطفالهن في النار بينما كان الجنود يجرحهن ويغتصبهن اعتصابا جماعيا.

تشير تلك الروايات المروعة إلى وجود نمط من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ترتكب ضد النساء والفتيات من طائفة الروهينجيا في سياق العمليات العسكرية. وقد عمل التهديد بالعنف الجنسي واستخدامه على نطاق واسع بمثابة عامل ضغط ومحرك للتشريد القسري على نطاق واسع، وباعتباره أداة إرهاب محسوبة يبدو أنها تهدف إلى إبادة الروهينجيا كطائفة ومحوها. وأفادت بعض

إلقد كانت ولايتي، منذ أن أنشأها المجلس عام ٢٠٠٩، صوت من لا صوت له. وأقف أمام المجلس اليوم لتعزيز أصوات الضحايا الذين تشاطروا معي بكل شجاعة قصصهم رغبة منهم في أن يعرف العالم محنتهم. لقد قمت بزيارة بنغلاديش في الفترة من ٥ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك عدة مخيمات ومستوطنات، وهي كوتوبالونغ، وأنشيبونغ، وليدا، فضلا عن المنطقة الحدودية كونابارا. كما نشرت فريقا تقنيا مشتركا بين الوكالات، ضم ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لإجراء تقييم أولي للحالة.

وعلى مدى ثلاثة أيام، استمعت إلى روايات مروعة ومؤلمة جدا عن الفظائع الجنسية التي يزعم ارتكابها بدم بارد بدافع الكراهية المميته ضد أفراد طائفة الروهينجيا بسبب عرقهم ودينهم. وكانت الروايات متسقة وأكدها الموظفون الطبيون الدوليون ومقدمو الخدمات الأخرى العاملون في المنطقة. ولم تكن الأفعال المذكورة بأي حال من الأحوال حوادث منفصلة. فكل امرأة أو فتاة تكلمت معها أفادت أنها إما تعرضت للعنف الجنسي أو شهدت وقوعه. وقد شملت أشكال العنف الجنسي التي سمعت عنها بشكل مستمر من الضحايا والشهود الاعتصاب والاعتصاب الجماعي على يد العديد من الجنود، والتعري القسري أمام الملاء، والإذلال، والاستعباد الجنسي في الأسر العسكري. ووصفت إحدى الناجيات احتجازها في الأسر على يد أفراد من القوات المسلحة لميانمار - تاتاداو - لمدة ٤٥ يوما، أفادت بتعرضها خلالها للاغتصاب مرارا وتكرارا. ولا تزال العديد من الناجيات تعاني من ندوب ظاهرة وكدمات وحروق وآثار عض تثبت محنتهن. وأوضحت لي إحدى النساء كيف أنها لم يعد بإمكانها أن ترى بعينها اليسرى، حيث عضها أحد الجنود خلال اعتداء جنسي شرس.

وهناك دلائل تشير إلى أن هذا النمط الواسع النطاق والمنهجي للعنف الجنسي قد استخدم كأداة للتجريد من

خبرائي المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي كلفه المجلس بالمساعدة في بناء قدرات مؤسسات قطاع العدالة والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنني على استعداد لتعبئة الشبكة المشتركة بين الوكالات التي أترأسها، لصالح حكومتي ميانمار وبنغلاديش، المعروفة باسم مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، التي تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق استجابة منسقة ومتعددة القطاعات لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي.

وفي الوقت ذاته، من المهم الإشارة إلى أن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها يواجهون نقصا كبيرا في التمويل يبلغ قرابة ١٠ ملايين دولار لتنفيذ البرامج الضرورية لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس حالا. ويمكن لهذا التمويل أن ينقذ الأرواح ويساعد الناجين على الإبلال. فعلى سبيل المثال، إن الأماكن الملائمة للنساء والأطفال التي رأيتها في المخيمات وتديرها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تشكل شريان الحياة للناجين وتتطلب الموارد المستدامة.

وأحث المجلس على بذل كل ما في وسعه للتوصل إلى نهاية سريعة للفظائع التي ترتكب، وكفالة تقديم الجناة المزعومين بارتكاب العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف إلى العدالة، وتهيئة الظروف الآمنة والكرامة في المستقبل للناجين. وسيحكم التاريخ على عملنا أو على تخاذلنا عن العمل. وإن مشروع قرار من مجلس الأمن يطالب بوضع حد فوري للانتهاكات ضد السكان المدنيين في ولاية راخين وبتخاذ التدابير الرامية إلى إخضاع الجناة للمساءلة من شأنه أن يرسل إشارة هامة. ومن الأهمية بمكان أن يدعو المجلس إلى إفساح المجال على الفور أمام الوكالات الإنسانية لتتمكن من الوصول دون عراقيل إلى السكان المحتاجين. كذلك ينبغي للمجلس أن يواصل النظر في

ضحايا الاغتصاب عن تعرضهن للسب، إذ قيل لهن، "لستم من مواطني ميانمار، يجب أن ترحلوا".

وذكرت جميع النساء اللاتي تكلمت معهن رغبتن في معاقبة الجناة. وجميعهن، بدون استثناء، طالبن بالعدالة. وأعرب البعض عن الرغبة في العودة إلى ديارهن، شريطة منحهن الجنسية وتمتعن بحقوق متساوية. وقالت أخريات أنه لم يتبق لديهن أي شيء ليعدن من أجله. وعند مناقشة الإعادة إلى الوطن مع مجموعة من الضحايا، قالت لي سيدة مسنة: "ستوقعون على الحكم بإعدامنا إذا أعدتونا إلى ميانمار". ويطاردني وجه هذه السيدة المسنة وأنا أفكر في التطورات الأخيرة لتنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن. وبينما أرحب بالجهود الجارية التي تبذلها حكومتنا ميانمار وبنغلاديش لإيجاد حل يمكن هؤلاء الأشخاص المشردين من العودة الآمنة والطوعية والمستدامة، فإنه لا بد من ضمان أمنهم وحقوقهم الأساسية.

كما أنه من المهم أن نرى الأزمة الراهنة في منظورها التاريخي والسياسي الأوسع نطاقا. وما فتئت طائفة الروهينجيا محاصرة طيلة عقود في حلقة مفرغة من العنف والإفلات من العقاب والتشريد القسري. وهناك خطر حقيقي من تكرار تلك الدورة إذا لم تتغير الظروف الكامنة وراء ذلك. ولذلك، فإنني أحث المجتمع الدولي على دعم حكومتي ميانمار وبنغلاديش للتوصل إلى اتفاق شامل يحترم المعايير الدولية، ويحدد التدابير اللازمة لضمان أن تكون عمليات العودة قرارات طوعية حقا، على أساس موافقة واعية وأن تجري في ظروف آمنة وكرامة تمهد السبيل أمام تحقيق السلام الدائم.

وإنني ملتزم بتقديم الدعم الكامل من جانب مكنتي، الذي يمكن أن يشمل المساعدة التقنية في مجال إصلاح القوانين وبناء القدرات للقوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية من أجل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك عدم التسامح إطلاقا مع الاعتداء الجنسي. ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال فريق

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين. وأود خصوصا أن أعرب للممثلة الخاصة باتن عن مدى جدية الشهادة التي أدلت بها أمام مجلس الأمن وتأثيرها الهائل. فعباراتها الأخيرة بأن التقاعس عن العمل يجب عدم السماح به حيوية لنا جميعا. وأعتقد أنها قدّمت صورة حية مروعة حقاً، وإنني أشيد بها على ذلك. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلدمان على عرض المستجدات عن الحالة بعد شهر واحد من اعتماد هذا المجلس للبيان الرئاسي الهام (S/PRST/2017/22)، الذي تضمن نداءات من أجل وضع حد لأعمال العنف، وإقرار عملية العودة الآمنة، ووصول المساعدات الإنسانية، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة. وإنني ممتن له على مواصلة العمل بشأن هذه الأزمة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة المشاركة في هذا العمل.

ثمّة تذكير صارخ، إن كانت هناك حاجة إل تذكير، من الممثلة الخاصة باتن بالأحوال التي يعانيها اللاجئين من الروهينجيا. إنه تذكير صارخ بأن ما يحدث هو أولا وقبل كل شيء مأساة إنسانية يجب على هذا المجلس أن يبقى معنيا بها.

وخلال الشهر الماضي، شهدنا بعض الخطوات الأولية استجابة للبيان الرئاسي للمجلس، وهي خطوات نرحب بها، ولا سيما الاتفاق على العودة الطوعية للاجئين الذي وقّعه مؤخرا حكومتا ميانمار وبنغلاديش في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

والجدير بالذكر أيضا استمرار التزام حكومة ميانمار بالتوصيات الصادرة عن لجنة عنان الاستشارية المعنية بولاية راخين، وبتطوير ولاية راخين من خلال آلية مؤسسة الاتحاد. ونرحب بإعلان إنشاء اللجنة الاستشارية الجديدة في ولاية راخين. ونحن نؤيد المبادرات التي تعدّ ببناء مستقبل أفضل لجميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين، دون تمييز وبصرف النظر عن الدين أو العرق. وتوصيات اللجنة لا تزال تشكل مخططا هاما

إرسال وفد إلى ميانمار وكوكس بازار من أجل تقييم الحالة هناك بشكل مباشر.

إن العودة إلى الوطن لن تكون ممكنة من دون بذل جهود متضافرة وإخضاع الجناة للمساءلة عن جرائمهم. وتحقيقا لهذه الغاية، من شأن إنشاء آلية نزيهة ومستقلة لدعم التحقيق أن يكون خطوة هامة. وأولئك الذين يثبت تورطهم في ارتكاب الانتهاكات ينبغي إزالتهم من مراكزهم القيادية أو مراكز المسؤولية ومحاكمتهم.

أخيرا، أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على بنغلاديش حكومة وشعبا التي فتحت حدودها ومنازلها أمام جماعة الروهينجيا التي وصفها الكثيرون بأنها الأكثر عرضة للاضطهاد على وجه الأرض. وأعرب عن تقديري لبنغلاديش تجاه الأرواح التي أنقذتها وتواصل إنقاذها من خلال توفير الإغاثة والملاذ. إن التاريخ سوف يتذكر المشاعر الإنسانية التي أبدتها. ولكن للأسف، يتواصل نزوح السكان وتواصل الاعتداءات التي تدفعهم إلى ذلك. ولقد التقيت ضحايا تعرضن للاغتصاب وكنّ وصلن إلى بنغلاديش قبل مجرد أربعة أيام. وشاهدت لاجئين قابعين تحت مشمّعات وكانوا قد وصلوا في ذلك اليوم بالذات. إن التطهير العرقي يجب ألاّ يُسمح له أبدا بتحقيق هدفه. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات جادة وسريعة لدعم حكومة بنغلاديش من أجل أن تستوعب هؤلاء الناس اليائسين، والعمل مع حكومة ميانمار للتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي مواجهة هذه الأزمة الإنسانية التي لها تداعيات على السلم والأمن الإقليميين، فإن التقاعس عن العمل ليس خيارا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باتن على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

المتعلقة بالاساءات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ليس مجرد أنه يجب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة، بل أيضا ليشعر اللاجئين بالثقة تجاه عودتهم في نهاية المطاف. وجل ما شاهدناه حتى الآن هو تبرئة الجيش. وفي ذلك البيان، دَعَوْنَا إلى الوصول الكامل ودون عائق لوكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني ووسائل الإعلام إلى ولاية راخين. ولكن الحكومة لا تزال تحدّ بشدة من إمكانية الوصول إلى ولاية راخين، مما يستحيل تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية، أو التحقق من الحالة على أرض الواقع.

والحالة هذه تعني للأسف أننا يجب أن نواصل دعم اللاجئين حيث هم موجودون الآن. وحكومة بنغلاديش، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني، لا تزال تضطلع بدور حيوي في توفير الإيواء والمساعدات المنقذة للحياة. والمؤسف أن بنغلاديش من المرجح أن تواصل القيام بهذا الدور لفترة أطول مما يود أي منا أن تطول. لذلك، من الأهمية بمكان وضع خطط طويلة الأجل لحماية اللاجئين واستيعابهم في بنغلاديش والأشخاص المشردين داخليا في ولاية راخين. والمهم أيضا تمويل تلك الخطط على النحو المناسب.

وعلاوة على البرنامج السنوي القاضي بمنح بنغلاديش ٢١٠ ملايين دولار، قدمت المملكة المتحدة ٧٩ مليون دولار إلى خطة الاستجابة الإنسانية الحالية للأمم المتحدة، مما يوفر المساعدة المنقذة للحياة والحماية للاجئين والمجتمعات البنغلاديشية المضيفة. بيد أن الخطة لا يجري تمويلها حتى الآن إلا جزئيا، وهي على أية حال ستنتهي في شباط/فبراير ٢٠١٨. ونحن نشجع المجتمع الدولي على زيادة تبرعاته.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى تعيين الأمين العام لمبعوث خاص. إن دوره سيكون هاما وحساسا. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام بإجراء مداولات متأنية بشأن هذا

بشكل خاص للمستقبل، بالنظر إلى الدعم الواسع النطاق الذي تحظى به.

ومع ذلك، يبقى هناك الكثير مما يتعين القيام به، ومن الصواب أن تظل الحالة مدرجة في جدول أعمالنا. وأود أن ألفت الانتباه الخاص إلى الاتفاق المتعلق بالعودة الطوعية للاجئين. إنه خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أن الظروف الراهنة في ولاية راخين لا تسمح بعد بالعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين إلى ديارهم، الأمر الذي دعا إليه مجلس الأمن في الشهر الماضي. فلا يزال هناك بين ألف وثلاثة آلاف شخص يفرون من ولاية راخين خوفا إلى بنغلاديش كل أسبوع. وثمة تقارير متواصلة عن توترات بين الطوائف وعن اندلاع حرائق متعمدة، كما ذكر وكيل الأمين فيلتمان. ومثلما قلنا مرات عديدة من قبل، إن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان يجب أن تتوقف.

وفي حين ندرك أن ثمة رغبة في المضي قدما بسرعة، لا يسعنا سوى دعم العودة الآمنة والطوعية والكرامة. وسيتطلب ذلك رصدًا دوليًا مستقلا لكفالة استيفاء الشروط اللازمة. إن حقوق الروهينجيا يجب أن تحترمها حكومة بورما، بما في ذلك حرية التنقل والحصول على الخدمات الأساسية وسبل العيش. ويجب السماح لهم بالعودة إلى ديارهم، وعدم إطالة الإقامة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وينبغي وضعهم على المسار المفضي إلى المواطنة. والمسؤولية عن إحراز التقدم تقع أساسا على عاتق الحكومة وقوات الأمن في ميانمار. والإجراءات التي يجب اتخاذها منصوص عليها بالفعل في البيان الرئاسي الذي وافق المجلس عليه بالإجماع.

ولنتذكر أن هذا المجلس قد طلب في ذلك البيان دعوة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المشاركة الكاملة في عملية العودة. وميانمار تنوّه بخبرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لكنها ما زالت حتى الآن ترفض منحها الدور اللازم. وفي ذلك البيان، دَعَوْنَا إلى إجراء تحقيقات شفافة في الادعاءات

بالهدوء ولا يضطرون إلى الفرار. وفي الوقت الحاضر، تحقق هدف هذه المرحلة إلى حد كبير. وتوقفت تدفقات السكان الضخمة. ومن المهم للغاية تفادي انتكاس الحالة، ولا سيما تكرار نشوب النزاع.

وتتمثل المرحلة الثانية في قيام المجتمع الدولي بتشجيع التواصل بين البلدين حتى يتمكنوا من إيجاد طرق عملية لحل المشاكل عن طريق المشاورات على قدم المساواة. وبما أن البلدين قد وقعا على اتفاق بشأن الإعادة إلى الوطن، من الضروري تنفيذه وتحقيق نتائج ملموسة.

والمرحلة الثالثة هي التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة بشكل مباشر واستكشاف سبل لتلافيها. إن الفقر هو مصدر الاضطرابات والنزاعات. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المقدم إلى ولاية راخين لمساعدتها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية من خلال الحد من الفقر وتحقيق الاستقرار من خلال التنمية.

ويحظى هذا المقترح بأ أكبر قدر ممكن من توافق الآراء على جميع الجوانب وتتفق عليه بشكل كامل كل من ميانمار وبنغلاديش.

إن المشكلة في ولاية راخين بميانمار ذات جذور تاريخية وعرقية ودينية معقدة. ولا يمكن حلها بين عشية وضحاها ولكنها تتطلب اتباع نهج تدريجي. وفي الوقت الحاضر، تم التخفيف من حدة الحالة على أرض الواقع بشكل واضح. وما زالت عمليات الإغاثة الإنسانية القوية تتواصل. وتواصل ميانمار وبنغلاديش الحوار والمشاورات وهما بصدد متابعة اتفاق الإعادة إلى الوطن الذي وقعه الطرفان. والبلدان منخرطان في التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة. وتعكف ميانمار بنشاط على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين. والصين تقدر هذه الجهود من جانب ميانمار وبنغلاديش، وتأمل في أن ينظر المجتمع الدولي في الصعوبات

التعيين. وندعو ميانمار إلى التعاون مع المبعوث الخاص، لدى تعيينه أو تعيينها، بصراحة وبجس نية.

لقد قلت في البداية إن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة باتن كانت تذكيرا صارخا بأن هذه مأساة إنسانية يجب على المجلس ألا يتجاهلها. إننا لا يمكننا أن نغير الفظائع والجرائم التي تم ارتكابها بالفعل. غير أن ذلك سبب أدعى، يستوجب أن يظل المجلس منخرطا وأن يُبقي الحالة قيد نظره وأن يكون على استعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات عند الاقتضاء لكفالة توفير الحماية والعدالة وإحراز تقدم.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): استمعت الصين بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان وأحاطت علما بتقييمه الإيجابي للتقدم المحرز في الحالة في ولاية راخين والجهود التي يبذلها البلدان. كما أحاطت الصين علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام باتن.

منذ اندلاع الهجمات العنيفة في ولاية راخين في ميانمار، أوضحت الصين موقفها في العديد من المناسبات، معربة عن إدانتها للهجمات العنيفة ودعمها للجهود التي تبذلها ميانمار من أجل الحفاظ على الاستقرار. والصين، بوصفها جارا صديقا لكل من ميانمار وبنغلاديش، قد قدمت الإغاثة الإنسانية الطارئة من أجل توطئ المشردين بشكل ملائم، كما عملت في الوقت نفسه مع البلدين للضغط من أجل إجراء حوار ومفاوضات بغية التوصل إلى حل.

وزار وزير الخارجية الصيني وانغ يي منذ وقت غير بعيد بنغلاديش وميانمار واقترح نهجا من ثلاث مراحل لمعالجة مشكلة ولاية راخين.

وتتمثل المرحلة الأولى في وقف الأعمال العدائية على أرض الواقع واستعادة الاستقرار والنظام حتى يتمكن الناس من التمتع

تبلغ من العمر عشر سنوات وفقدت كل شيء. وبكلمات جينا، ”رأيت بأمر عيني الجيش يقتل الناس ويقطعهم إربا“. وتواصل قائلة:

”أحرقوا منزلي لا منزلي فحسب: كل منزل بجوار منزلي كان يحترق. هربنا كلنا من منازلنا وقمنا بالفرار معا. من يجده الجيش كان يُذبح. وبعد إطلاق النار عليهم أو طعنهم، يُقطعون إربا إربا، ويوضعون داخل سلال مصنوعة من البلاستيك ويُلقى بها في النهر“.

وتقول جينا، التي كانت تتحدث مع أحد الصحفيين، أمرا آخر وهي تحفي مشاعرها: ”لقد أردوه قتيلا. قتلوا أبي. وإني حزينة جدا لفقدان أبي“.

إن ما يعيشه الروهينجيا من ألم ومعاناة لا يمكن تخيله. ونستمع إلى حكايات مثل حكاية جينا المرة تلو الأخرى. ويخبرنا اللاجئون عن قوات الأمن التي تدمر منازلهم وتغتصب النساء بشكل جماعي وتحرق الأطفال وتقتل الناس بأكثر الطرق انحرافا. لقد أتينا هنا اليوم من أجل أطفال الروهينجيا مثل جينا، ولنتعلم كل ما بوسعنا مما حدث. ويجب أن نعرب عن تضامننا معهم وأن نرفض أي محاولة لتهوين جسامته هذه المأساة التي هي من صنع الإنسان. ويجب تسليط الضوء على هذه القصص للتطهير العرقي.

لقد ارتفع الآن عدد الأشخاص الذين فروا من بورما في فترة تزيد قليلا عن ثلاثة أشهر إلى ٦٤٦ ٠٠٠ شخص - أي بمعدل ٤٠ ٠٠٠ شخص في المتوسط أسبوعيا. وهذا هو أسرع نزوح للاجئين منذ أحداث رواندا. وازداد عدد القتلى والمشردين داخل بورما، ولكننا لم نر بعد اتخاذ أي إجراءات ملموسة لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع. وبدلا من ذلك، نرى تحقيقا أجراه جيش بورما ينكر أي مسؤولية. إن هذا أمر غير مقبول. ويجب أن تسمح بورما بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وذات مصداقية في ما حدث. والسماح بالوصول

والتحديات التي تواجهها حكومة ميانمار بشكل موضوعي وأن يتوخى الصبر ويقدم الدعم والمساعدة.

لقد اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن مسألة ولاية راخين في بداية تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22). والآن، ظهرت تغيرات إيجابية في الحالة في ولاية راخين. وما برحت الصين ترى على الدوام أنه ينبغي لميانمار وبنغلاديش معالجة مسألة ولاية راخين على النحو المناسب من خلال القنوات الثنائية. ولا يمكن تنفيذ أي اتفاق واستمراره أو تحقيق الفهم والدعم الضروريين له من قبل مختلف القطاعات داخل البلدين المعنيين إلا إذا كان اتفاقا مقبولا لدى البلدين. وأي حل يتم التوصل إليه عن طريق الضغوط الخارجية القوية قد يخفف الحالة مؤقتا ولكنه سيخلف آثارا سلبية لاحقا.

وتأمل الصين أن يواصل البلدان تنفيذ التدابير ذات الصلة وأن يضطلع المجلس والمجتمع الدولي بدور إيجابي وبناء في ذلك الصدد. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية للاضطلاع بدور بناء في استعادة النظام وتحقيق السلام والاستقرار في ولاية راخين.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية والسيدة باتن على قيادتها وخدمتها.

إذ نواجه مسائل كهذه، من الأهمية بمكان أن نستمع إلى القصص، وعندما نستمع إلى القصص، علينا أن نتخيل وجوه أبطالها؛ وإلا ستكون هذه مجرد أعداد أو المزيد من البيانات المجردة من الطابع الشخصي. ولكن لفهم أن هذه قصص لأشخاص، علينا أن نخطو خطوة أخرى ونسأل ”ماذا لو كانت تلك أسرتي؟“

ولذلك، إضافة للقصص التي سردتها السيدة باتن، أود أن أطلع مجلس الأمن على قصة جينا: إنها لاجئة من الروهينجيا

لمحققين مستقلين بدخول البلد للمساعدة في محاسبة المسؤولين عن الفظائع. ويمكننا تقديم المساعدة لمن تعرضوا للاعتداء بوحشية على أيدي أفراد من قوات الأمن البورمية، ويمكننا المجاهرة بحقوق الإنسان لجميع السكان في بورما. ومناشدتنا بسيطة. فلنعمل كل ما في وسعنا بدون إبطاء، ولنعمل بجد على رؤية بيت كل لاجئ آمن وتحقيق العدالة بصورة سليمة وعلى وجه السرعة للجميع في بورما.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتهما الإعلاميتين التفصيليتين.

ومن جانبنا، فإننا نلاحظ أن الحالة الأمنية في ولاية راخين والمناطق المحيطة بها قد استقرت إلى حد ما. والدليل على ذلك هو الإعلان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عن خفض قوام الأفراد العسكريين المنتشرين هناك في إطار إحدى العمليات الخاصة. ونخطط علما بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار، تماشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية الدولية التي يرأسها كوفي عنان. وتجري حاليا عملية إصدار بطاقات الهوية الوطنية لأفراد الأقلية المسلمة. إن المناطق المتأثرة تتلقى المساعدة الإنسانية، كما أن إمكانية وصول ممثلي السلك الدبلوماسي، وهيئات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام آخذة في التحسن.

ولا يزال موقفنا بشأن المسألة دون تغيير، وهو أنه لا يوجد أي بديل ممكن لحل المسائل المعقدة في ولاية راخين، التي تعود أسبابها لعوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، غير الوسائل السياسية حصرا وإقامة حوار بين ممثلي جميع المجموعات العرقية والأديان. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف، ونؤكد على ضرورة احترام السيادة الوطنية لميانمار. وفي هذا الصدد، ندين بشدة حالات القتل التي يرتكبها متطرفون

الكامل لبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بهدف جمع المعلومات والأدلة على أرض الواقع أمر حاسم الأهمية للمساءلة وللتوصل إلى حل للأزمة. ولا يمكننا السماح بمرور المزيد من الوقت. ولا يمكن إنكار أن هذه الفظائع، بما في ذلك التطهير العرقي، قد حدثت.

إن الولايات المتحدة تدين إدانة قاطعة جميع أعمال العنف في بورما، بما في ذلك العنف المروع الذي ترتكبه قوات الأمن البورمية، التي يجب أن تكون هي التي توفر الحماية لشعبها. وما هو أسوأ من ذلك أننا إذا سألنا الروهينجيا عما إذا كانوا يريدون العودة إلى ديارهم، فإن خوفهم الشديد يمنعهم من العودة. وقبل أن يتمكنوا من العودة، يجب على السلطات البورمية تهيئة بيئة آمنة ليتمكن الأشخاص من العودة طوعا إلى ديارهم. إننا أكثر من مجرد عملية؛ بل يجب أن يحدث تغيير ثقافي، وهو أمر لا يمكن سوى للقيادة البورمية تنفيذه. وفي حين أننا نسمع وعودا من حكومة بورما، يجب أن نرى إجراءات. وندعو بورما إلى العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها والسماح بالوصول الفوري ودون عوائق لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني حتى تتمكن من تقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها.

ولا نزال نشعر بالامتنان لحكومة بنغلاديش لاستضافتها هذا العدد الكبير من اللاجئين. ونشجع بنغلاديش أيضا على مواصلة إقامة شراكات أوثق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواجهة هذا التحدي وكفالة حصول ضحايا العنف الجنسي على الدعم الذي تمس حاجتهم إليه.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تعرض اللاجئين في المخيمات للمرض والاتجار بالبشر، وغير ذلك من الأخطار. ولذلك، فإننا نأمل في أن يقوم المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده لدعم استجابة الأمم المتحدة. وفي هذا المقام، لا نزال نسمع أن الحالة في بورما معقدة وأنها ستستغرق وقتا، ولكن توجد خطوات يمكننا اتخاذها الآن لمساعدة الشعب البورمي. ويمكننا أن نطالب بالسماح

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على عرضه تقريره، والسيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على تقييمهما للانتهاكات المرتكبة.

إن كازاخستان لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء مخنة أكثر من ٦٢٦ ٠٠٠ لاجئ من الروهينجيا - وهم أكثر من نصف مجموع العدد المقدر لأفراد الروهينجيا الذين يعيشون في ولاية راخين - الذين يفرون إلى بنغلاديش. ولا يزال العديد من أفراد الروهينجيا مشردين داخليا. وللأسف، من المستحيل تقييم حالتهم بسبب القيود المفروضة على إمكانية وصول الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة إلى ولاية راخين. وتتمثل المأساة المحزنة في أن الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال، وهم الشريحة الأضعف من السكان.

وتتحلى زيادة اهتمام المجتمع الدولي بحالة الروهينجيا في البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22)، وكذلك في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر بشأن حالة حقوق الإنسان للسكان المسلمين من الروهينجيا والأقليات الأخرى في ولاية راخين. ونشارك الآخرين في الثناء على حكومة بنغلاديش لإيواء اللاجئين وتزويدهم بالسكن المؤقت والرعاية الطبية والغذاء وغير ذلك من أشكال المساعدة. ونشيد أيضا بإسهامات المنظمات الدولية والجهات المانحة من أجل التخفيف من حدة الأزمة الراهنة.

ويرحب وفد بلدي بتوقيع ميانمار وبنغلاديش على مذكرة تفاهم في الشهر الماضي بشأن العودة الطوعية للاجئين إلى ميانمار. ويشجعنا أن نلاحظ أن الحكومتين قد أنشأتا فريقا عاملا مشتركا لتنفيذ هذه العملية. ومجدونا الأمل في أن يكفل الفريق العودة الطوعية لجميع اللاجئين إلى ديارهم في ميانمار، في الوقت المناسب وبطريقة آمنة وكرامة. كما نشجع حكومة ميانمار

من المسلمين الذين كانوا ينسقون بشكل نشط مع السلطات لمحاولة تسوية النزاع.

إن الخطوات التي يجري اتخاذها لإقامة حوار بناء بين نايبداو ودكا مفيدة، لا سيما الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن العودة الطوعية للاجئين. ومجدونا الأمل في أن يكتف الطرفان جهودهما لضمان تنفيذ ذلك عمليا، خصوصا لأن نزوح اللاجئين المسلمين إلى بنغلاديش لا يزال مستمرا، وإن كان على نطاق أضيق بكثير الآن. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من المهم تيسير الجهود الرامية إلى تسوية الحالة في ولاية راخين، والتركيز على تقديم المساعدة العملية إلى حكومة ميانمار بروح من المساواة والاحترام المتبادل والاعتراف الكامل لكل فرصة للاستفادة من جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ومن الواضح أن المحاولات التي قام بها عدد من البلدان من أجل زيادة الضغط على نايبداو - من قبيل القرار المتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر في الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة السكان من الأقليات المسلمة (A/HRC/RES/S-27/1) - لا تساعد تلك الجهود. ونرى أن من الضروري الامتناع عن كيل الاتهامات والإدانات لميانمار التي تفضي إلى نتائج عكسية، وتجنب التخمين المشحون سياسيا وعاطفيا بشأن مزاعم الإبادة الجماعية للمسلمين.

وفي رأينا، فإن أهم ما نحتاج إليه من أجل الاتفاق على تسوية حالة النزوح الجماعي للسكان عبر الحدود بين ميانمار وبنغلاديش هو توفر حسن النية لدى الدولتين. وللأسف، سيكون من المستحيل حل المسائل إذا لم يكن بمقدورهما تحقيق التقارب بشأن هذه المشكلة القديمة جدا، التي أوجدت جذورها في القرن الماضي إدارة استعمارية برسمها التعسفي للحدود ونقل السكان من جزء من إقطاعاتها الاستعمارية إلى آخر. وينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي، بما في ذلك دور الأمم المتحدة، هو مساعدة الجهود الثنائية للتغلب على الأزمة وعواقبها.

والشركاء الآخرون من القيام بوظائفهم بصورة كاملة في تقديم المساعدة الطارئة، والعمل من أجل التخفيف من حدة معاناة الضحايا من السكان من خلال جهود الإنعاش وإعادة التأهيل.

وأخيراً، سيكون من الأهمية بمكان دعم التعاون البناء مع حكومة ميانمار في تهيئة جو مؤات للمفاوضات إذا أردنا تعزيز السلام المستدام والاستقرار والازدهار في ولاية راخين.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أعرب عن التقدير للسيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. كما أشكر السيدة باتين، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على كلمتها القوية والمؤثرة التي تضمنت جميعاً أما مسؤوليتنا كأعضاء في مجلس الأمن مهمتنا الأساسية منع تكرار هذه الفظائع التي ذكرتها في كلمتها.

وبالرغم من مرور ما يقرب من أربعة أشهر على اندلاع الأزمة وما يزيد عن شهر منذ اعتماد المجلس للبيان الرئاسي S/PRST/2017/22 بهذا الشأن، لا يزال مئات آلاف الأبرياء من مواطني الروهينجيا في ميانمار يتعرضون للاضطهاد والترويع والتهميش القسري والقتل والاغتصاب وحرق منازلهم، مما أجبرهم على الفرار من قراهم وترك ديارهم والنزوح من أراضيهم، بدافع الذعر والخوف على حياتهم. وبالتالي تستمر تلك الأزمة - بكافة تحدياتها الإنسانية والسياسية والأمنية والاجتماعية - في تهديد السلم والأمن الإقليميين في تلك المنطقة من العالم. وهو التهديد الخطير المرشح للتفاقم وإثارة التوتر وإلقاء أعباء جسيمة على دول الجوار، ولا سيما بنغلاديش. ولا يفوتنا في هذا الصدد الترحيب بالاتفاق الثنائي الأخير بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش بشأن إعادة توطين اللاجئين، متطلعين إلى إعادتهم إلى موطنهم الأصلي داخل ميانمار.

وتسعى مصر على الدوام - سواء في إطار عضويتها في مجلس الأمن أو من خلال مجموعة اتصال منظمة التعاون

على احترام اتفاقها والوفاء به، وهو المتمثل في دعوة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وسائر الكيانات الدولية ذات الصلة إلى المشاركة الكاملة في مختلف مراحل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم.

ولئن كنا نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار من أجل تحقيق الاستقرار في الجزء الشمالي من ولاية راخين، فمن الضروري أيضاً أن تُجري السلطات تحقيقات وطنية ذات مصداقية في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد أفراد أقلية الروهينجيا المسلمين. وينبغي أن تركز بشكل خاص على الادعاءات المتعلقة بارتكاب العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، والتعذيب والاحتجاز وحرق المنازل والمدارس وأماكن العبادة وغيرها من الممتلكات. وينبغي تقديم مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة، بغية إعادة إرساء لبنات الثقة الأساسية بين جميع المجتمعات المحلية المعنية، وضمان عدم تكرار هذا العنف في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، تحظى توصيات اللجنة الاستشارية في راخين برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بأهمية بالغة. وهي تسلط الضوء على أن التاريخ الطويل والمعقد لولاية راخين ومشاكلها العديدة لا يمكن حلها على عجل. وسيكون من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وبخاصة الثغرة في قانون الجنسية في ميانمار لعام ١٩٨٢، التي جعلت أفراد جماعة الروهينجيا عديمي الجنسية وحرمتهم من حقوقهم. وينبغي أن يأتي حل مشاكل الفقر والتخلف، بينما يتم منح طائفة الروهينجيا المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية بدون معوقات، في صميم التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، لاحظت كازاخستان قرار ميانمار القاضي بتشكيل هيئة استشارية تضم خبراء أجانب ومحليين لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. ولذلك، ندعو حكومة ميانمار إلى كفالة أن تتمكن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

أما على المستوى الوطني فإننا نود الإشارة إلى دور الأزهر الشريف في هذا الصدد، وذلك من حيث إقامة الفعاليات التي تجمع شمل جميع أطياف المجتمع في ميانمار - مسلمين وبوذيين وهندوس ومسيحيين وغيرهم - بهدف إعلاء قيم التسامح الديني والتعايش السلمي بين جميع الأعراق والأجناس. وكانت آخر تلك الفعاليات ندوة الشباب لممثلي الديانات المختلفة في ميانمار، في كانون الثاني/يناير الماضي.

وختاماً، لا يسعني إلا التأكيد على أهمية قيام مجلس الأمن بوضع خارطة طريق واضحة وعملية بهدف حل هذه الأزمة سلمياً من أجل تحقيق تسوية عادلة ونهائية في راكين، تعطي الروهينجيا حق المواطنة بشكل صريح، وتضمن سلامتهم وأمنهم وحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف، حيث أن من غير المتصور - ونحن في القرن الحادي والعشرين وفي ضوء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة - أن ينهي الأزمة تهجير جزء من سكان ميانمار إلى دول الجوار أو قتلهم. لذلك ينبغي التحرك قبل فوات الأوان.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على مشاركتيهما، وإحاطتيهما الإعلاميتين، وندائهما من أجل اتخاذ إجراء.

ونشيد بالالتزامات التي قطعتها حكومة ميانمار بعد اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن المطلوب الآن اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ تلك الالتزامات وإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع. ولا يزال هاما استمرار دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ومشاركتيهما، بما في ذلك مجلس الأمن.

الإسلامي المعنية بقضية مسلمي الروهينجيا - لأن تتم بلورة مرتكزات الموقف الدولي إزاء هذه الأزمة في إطار مجموعة من المطالب المحورية بهدف العمل فوراً على سبل احتواء هذه الأزمة، وهو ما نادى به الأمين العام مراراً وتكراراً.

أولاً، ضرورة تحمل حكومة ميانمار لمسؤولياتها الوطنية، من حيث وقف الأعمال العسكرية والممارسات العنيفة من أجل الحفاظ على أرواح الروهينجيا، والسماح غير المشروط أو المنقوص بعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم وأراضيهم داخل ولاية راكين، والسماح بإيصال كافة المساعدات الإنسانية الدولية إلى ولاية راكين بميانمار بهدف تقديم يد العون إلى المتضررين والضحايا.

ثانياً، وقف خطاب الكراهية - سواء من الجانب الحكومي أو من قبل المتطرفين البوذيين - الذي يحرض على العنف والتخريب، وكذا العمل على تعزيز مبدأ قبول الآخر والتعايش السلمي بين الطوائف والأقليات المختلفة بدون تمييز عرقي أو ديني.

ثالثاً، ضرورة قيام السلطة الوطنية، المنشأة حديثاً بقرار من حكومة ميانمار والمعنية بالمساعدات الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راكين، بالتنفيذ الشامل والمتكامل والسريع للتوصيات الواردة في التقرير النهائي الصادر عن لجنة كوفي عنان الاستشارية.

رابعاً، على مجلس الأمن متابعة تلك الأزمة بشكل وثيق من أجل حث حكومة ميانمار على التفاعل البناء وكذلك العمل على تفعيل حق المواطنة ومنح الجنسية لمسلمي الروهينجيا وحق عودتهم إلى ديارهم وأراضيهم.

خامساً، إلى جانب ما سبق، نكرر إدانة كافة أشكال الإرهاب من جانب عناصر جيش خلاص الروهينجيا في أركان مهما كانت المبررات أو الدوافع.

وأيدنا تأييدا كاملا جهود الأمين العام لتسوية الأزمة في ولاية راخين. وبعد الاستماع للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان اليوم، من الواضح أن المجالات الثلاثة التي تتطلب اتخاذ الإجراءات العاجلة التي حددها الأمين العام حينما قدم إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر (أنظر S/PV.8060) لا تزال هامة وملحة. ومن دواعي القلق الفوري ضرورة ضمان إيصال المساعدات إلى الأشخاص المقدر عددهم بـ ٨٦٥ ٠٠٠ المحتاجين إليها داخل ولاية راخين وفي أماكن أخرى في ميانمار.

ومن غير المقبول أن تظل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال راخين غير كافية ومحدودة للغاية.

وتقتضي استعادة السلام والاستقرار وضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، إجراء تغيير حقيقي في ولاية راخين. وعندئذ فحسب، ستتوفر الشروط اللازمة لعودة الأشخاص الفارين بطريقة آمنة وطوعية وكرامة. وينبغي أن يتمكن السكان الراغبون في ذلك من العودة إلى مواطنهم الأصلية. ويتطلب ذلك إنشاء آلية تحقق ذات مصداقية.

وليس مقبولا إنشاء مخيمات لإيواء المشردين داخليا أو تهيئة أي أوضاع شبيهة بالمخيمات لإقامتهم. ونخطط علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش بشأن العودة الطوعية للاجئين. ونرى، شأننا في ذلك شأن الآخرين، أنه يجب دعوة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المشاركة في الفريق العامل المشترك الذي سيشرف على عودة الفارين حتى يمكن للفريق أن يضطلع بولايته بالكامل ويساعد في اتخاذ الترتيبات التي من شأنها أن تمكن اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة وفقا للقانون الدولي. وأشار إلى التوصيات التي قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان اليوم، بما فيها تلك الخاصة بجهود المصالحة التي تشدد الحاجة إليها في شمال ولاية راخين.

إن الأزمة أبعد ما تكون عن الانتهاء. ولا يزال مئات الأشخاص يعبرون الحدود إلى بنغلاديش كل يوم، مما أوصل عدد اللاجئين إلى ما يزيد كثيرا عن ٦٢٠ ٠٠٠، حسبما سمعنا. إن التقارير التي تفيد باستمرار الاتجار بالبشر، بمن فيهم الأطفال، مثيرة للقلق البالغ. كما يشكل خطر تغذية نزعة التطرف في المخيمات أيضا مصدر قلق حقيقيا. وثمة تداعيات واضحة على السلام والأمن الدوليين. ومن الضروري ألا يضعف اهتمامنا.

وقامت زيارة خارجية السويد، مارغوت فالستروم، مؤخرا بزيارة إلى بنغلاديش وميانمار. وأثناء وجودها هناك، انخرطت مع قادة كلا البلدين. واجتمعت أيضا مع قادة من المنطقة للاستماع لوجهات نظرهم، واغتنتم الفرصة لنقل رسائل موجهة من المجلس. ومن المخيمات خارج كوكس بازار في بنغلاديش، أمكن للوزيرة فالستروم أن تستمع مباشرة لروايات، ليست عن ضخامة الأزمة الإنسانية فحسب، بل أيضا عن أعمال العنف والانتهاكات المروعة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، التي ترتكبها بحق الروهنغيا القوات المسلحة لميانمار.

إن الإحاطة الإعلامية الواضحة التي قدمتها السيدة باتن والتقارير العديدة، بما في ذلك التقرير المقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تبين بوضوح خطورة تلك الجرائم وطابعها المروع. وشعرت الوزيرة بالصدمة بشكل خاص من الحالة المخفوفة بالمخاطر للأطفال والشباب المحاصرين في الأزمة. إن العديد من التقارير عن أعمال العنف المنهجية والواسعة النطاق والمنسقة تشير بقوة إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ومن الأهمية بمكان إثبات الحقائق والملازمات على أرض الواقع بشكل كامل. وتشكل بعثة تقصي الحقائق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان، موردا هاما في ذلك الصدد، ونحث حكومة ميانمار على أن توفر لها إمكانية الوصول الكامل.

لم يتم التوصل إلى حل لهذا الوضع، فإن تداعيات تدهور الحالة الإنسانية على السلام والاستقرار الإقليميين ستظل مروعة. ومن المهم للغاية أن تظل الأزمة الإنسانية ذات طابع إنساني وألا يجري تحويلها إلى أزمة سياسية قد يترتب عليها أعمال عنف - وهو تطور ينبغي لنا أن ندركه بالنظر إلى أن الحالة قد بدأت تتدهور بالفعل.

ونرى أن البيان الرئاسي الذي أشرت إليه يوفر إطاراً مفيداً لمعالجة الحالة في ميانمار. ويندرج حق الأشخاص الفارين في العودة الآمنة والطوعية والكرامة إلى أماكن إقامتهم الأصلية ضمن المسائل التي شدد عليها البيان الرئاسي بشكل خاص. ونشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار بغية إنهاء العنف وكفالة العودة الآمنة والكرامة للاجئين والمشردين، فضلاً عن إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة.

ولا جدال في أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للتصدي لمعاناة السكان في ولاية راخين وشعورهم بالإحباط. وإذا نسلم بالحاجة الماسة إلى التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم عنف جنسي في ولاية راخين، فإننا نرحب بالزيارة المزمعة للممثلة الخاصة للأمين العام، براميل باتن، إلى ميانمار لإجراء مشاورات مع حكومة البلد. ونرحب بالاتفاق المتعلق بإعادة الأشخاص المشردين من ولاية راخين، والذي وقعت عليه بنغلاديش وميانمار في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر والذي يتضمن مبادئ توجيهية مفصلة بشأن العودة الطوعية والسلسلة للمشردين. ومن الأهمية بمكان ترجمة ذلك الاتفاق إلى إجراءات هادفة.

واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في منطقتنا، فإننا نولي أهمية كبرى للتعاون بين بنغلاديش وميانمار. فبيدي كليهما الحل إذا توفر دعم حقيقي وفعال من جانب المجتمع الدولي. ونندعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال ولاية راخين.

كما أنه لا بد من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين دون تأخير. ويوفر تقرير اللجنة خريطة الطريق اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة التي طال أمدها، ولا سيما التمييز الممنهج ضد الروهينجيا، بما في ذلك عن طريق معالجة مسألة المواطنة.

ونشجع حكومة ميانمار على مواصلة التعاون مع بنغلاديش وغيرها من البلدان في المنطقة. كما نحث ميانمار على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة وأن تتصدى للخطاب الذي يسعى إلى تقويض قدرة المنظمة على القيام بعملها. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر في البيان الرئاسي S/PRST/2017/22، ما نزال نشجع النظر في تعيين مستشار خاص أو مبعوث خاص لتقديم العون إلى الحكومة.

وستظل السويد والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم حكومة ميانمار وشعبها في أثناء انتقال البلد إلى الديمقراطية. فقد حان الوقت لإعادة بناء الثقة بين الطوائف في ولاية راخين وبين ميانمار والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وبذلك، يمكن أن نهيئ الظروف المواتية لتحقيق السلام والتنمية، الأمر الذي سيعود بالنفع على جميع سكان ولاية راخين وشعب ميانمار.

ونشجع حكومة ميانمار على اغتنام هذه الفرصة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ التزاماتها. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن انخراطه في الأمر بنشاط كبير.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والممثلة الخاصة للأمين العام باتن على إحاطتهما بشأن التطورات الأخيرة في ميانمار، وذلك في إطار متابعة البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 الذي اعتمد في الشهر الماضي.

لا تزال الحالة في ولاية راخين في ميانمار وفرار مئات الآلاف من اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش يبعثان على القلق. وما

الأمن قد شحذ إرادته وأعرب عن موقفه بأقوى العبارات في مواجهة حالة التطهير العرقي هذه. ويشيد ذلك النص، وهو بمثابة خريطة طريق يُقيم مجلس الأمن استناداً إليها التقدم المحرز، بالخطوات الأولية التي اتخذتها السلطات البورمية ويعين متطلبات محددة للغاية للسعي إلى التخفيف من معاناة الروهينجيا.

ويشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بين بورما وبنغلاديش بشأن مسألة عودة اللاجئين خطوة أولى نحو تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين الروهينجيا إلى بورما. غير أنه لا يزال من الضروري إحراز تقدم كبير. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا بد من إشراك المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلك المناقشات، بل والسماح له بالمشاركة الكاملة في الفريق العامل المشترك الذي أُعلن عن تشكيله.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فإننا نرى، استناداً إلى المعايير التي وضعها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه الخصوص، أن الظروف اللازمة لعودة اللاجئين لم تتوفر بعد. وما زلنا نتابع تطورات الحالة عن كثب. ومن أجل تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين، من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة في راخين لتعزيز جهود إعادة الإعمار والمصالحة واحترام حقوق الإنسان.

ولا يزال التقدم المحرز في المجال الإنساني غير كاف. ويمثل السماح بوصول برنامج الأغذية العالمي أول خطوة إيجابية، الأمر الذي يمكن من مساعدة أولئك الذين بقوا في ولاية راخين، إلا أن ثمة حاجة ملحة إلى توسيع نطاق ذلك الوصول لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن إلى السكان المحتاجين دون عوائق.

وفي مجال حقوق الإنسان، تعتبر روايات الشهود التي لا تزال تلتقأها، مثيرة للقلق البالغ. ولا تزال الانتهاكات مستمرة دون عقاب، وفي الوقت نفسه، لا يمكن لمفوض الأمم المتحدة

ونحيط علماً أيضاً بنتائج مؤتمر القمة التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة الذي شدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للأزمة عن طريق تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. ونثني أيضاً على الجهات المانحة والمجتمع الدولي لدعمهما السخي أثناء مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في إطار السعي إلى تعزيز المساعدات الإنسانية الضرورية للاجئين والمجتمعات المضيفة في بنغلاديش. ومن المهم للغاية أن نواصل إيلاء الاهتمام للأزمة وتعبئة الموارد اللازمة للاستجابة حتى نتمكن دوائر العمل الإنساني من القيام بالمزيد لمساعدة الفئات بالغة الضعف وحمايتها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتيهما النيرتين للغاية.

لا تزال حالة الروهينجيا في ولاية راخين باعثة على القلق الشديد بالنسبة لفرنسا، على النحو الذي أعرب عنه وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، السيد جون - إيف لو دريان للسلطات البورمية أثناء زيارته إلى بورما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. إن الحقائق معروفة. وقد تمت الإشارة إليها بالفعل. فمنذ ٢٥ آب/أغسطس، اضطر ٦٤٠ ٠٠٠ فرد من جماعة الروهينجيا للفرار من بورما إلى بنغلاديش. ولا يزال المئات من أفراد الروهينجيا يفرون إلى بنغلاديش حتى اليوم. وقد أُحرقت المئات من قراهم. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة في الميدان بارتكاب انتهاكات منهجية ومنظمة لحقوق الإنسان. وأود في ذلك السياق التشديد على ثلاثة تعليقات رئيسية.

ويتعلق أولها بتنفيذ البيان الرئاسي S/PRST/2017/22، الذي أُعتمد قبل شهر واحد فقط. وينبغي التذكير بأن مجلس

اليوم وعلى شهادتها. إن الانتهاكات التي تصفها مثيرة للقلق بوجه خاص، وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية اللاجئين والمشردين أينما كانوا، رجالا ونساء، فتيانا وفتيات، ولكن أيضا عندما يريدون العودة إلى ديارهم .

ويساورنا قلق شديد إزاء المعلومات التي نتلقاها من المنظمة الدولية للهجرة. ولا يمكن قبول الاستغلال والانتهاك الجنسيين، اللذين تتعرض لهما الفتيات والأطفال الصغار أيضا. وندين الزواج المبكر والقسري للفتيات الصغيرات، وبعضهن يبلغ بالكاد ١٠ سنوات، وهن ضحايا في هذه اللحظة بالذات.

ويتعلق تعليقي الثالث والأخير بأهمية أن تظل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مهتمة بشكل كامل بهذا الموضوع. وإذا كانت التدابير الأولية التي اتخذتها السلطات البورمية تستحق الثناء، فإن هذا الالتزام يحتاج الآن إلى أن يترجم إلى عمل. وفي كل من المجالات المذكورة في البيان الرئاسي (S/PRST/2017/22) الذي اعتمدته مجلس الأمن في الشهر الماضي، لا يزال يتعين إحراز تقدم كبير.

لذلك، أود أن أقول إننا بحاجة إلى أن ننفذ ولاية المبعوث الخاص تنفيذا تاما، كما جاء في البيان الرئاسي المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر والقرار الذي اتخذته اللجنة الثالثة للجمعية العامة قبل بضعة أسابيع. ويمكن للمبعوث الخاص، بحصوله على الموارد والوسائل اللازمة، أن يعزز متابعة هذه المسألة داخل الأمانة العامة وأن يتواصل أيضا مع السلطات البورمية بشأن هذا الموضوع.

ويود بلدي فرنسا، التأكيد من جديد على دعمه الكامل للتحول الديمقراطي في بورما وجهود الحكومة التي تضطلع بها السيدة أونغ سان سو كي من أجل ضمان استمرار تحقيق سيادة القانون تقدما في بورما. وبالنظر إلى المأساة الكبرى التي تعيشها منطقة أراكان في المجال الإنساني، ومجال حقوق الإنسان، سنواصل الإصرار، وخاصة في مجلس الأمن، على

السامي لحقوق الإنسان ولا لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان الوصول إلى ولاية راخين. ويمكن أن ترقى بعض الأفعال التي تتم بطريقة منهجية في ولاية راخين، إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية. وخلال الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد بن رعد زيد الحسين، إلى شهادات شهود عيان بخصوص الفتيات الصغيرات المغتصابات، واللواتي ذبحن، أو أحرقن أو تم اغتصابهن جماعيا حتى الموت. ويهدف التحريض على الكراهية بسبب الانتماء العرقي، كما أشارت إلى ذلك بشكل جيد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إلى تجريد بعض الطوائف مثل الروهينجيا من إنسانيتها والاستمرار في تعزيز الأسباب الجذرية للعنف.

ومن الملح اتخاذ تدابير جادة للتحقيق في الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها، من أجل وضع حد لحالة الإفلات من العقاب هذه. ويجب علينا أن نبرز قدر الإمكان، كل هذه الاتهامات الخطيرة بوجه خاص، بما في ذلك تلك الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التي يتعين السماح لها بزيارة ولاية راخين.

وأخيرا، وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين التي يرأسها كوفي عنان، فإن إنشاء لجنة الخبراء الاستشارية التي تضم أشخاصا بارزين دوليين، التي أعلنت عنها حكومة ميانمار للتو، يجب أن تتيح متابعة منتظمة وصارمة للتدابير المتخذة. وتشجع فرنسا سلطات ميانمار على مواصلة جهودها في هذا المجال.

ويتعلق تعليقي الثاني بضعف اللاجئين والمشردين داخليا أمام مختلف أنواع الاستغلال والعنف الجنسيين. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على حضورها معنا

المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين بدون تمييز. ونحث مرة أخرى، السلطات على ضمان وصول الأطراف الفاعلة في مجالي الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بشكل كامل وبدون عوائق.

وفي الوقت نفسه، تتدهور بسرعة الحالة الإنسانية لأولئك الذين فروا إلى بنغلاديش. ونشيد مرة أخرى ببنغلاديش على تضامنها ونعرب عن امتناننا للعبء الذي تتحمله. وينبغي للمجتمع الدولي توسيع نطاق مساعدته قبل أن تتفاقم الأوضاع في المخيمات، حيث يوجد أساسا الأطفال، بدون الحصول على الغذاء والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

وإلى جانب الاستجابة لحالة الطوارئ، ستكون هناك حاجة إلى استراتيجية أكثر تضافرا لمساعدة اللاجئين.

وثانيا، إن العودة الآمنة والكرامة والطوعية هي مفتاح التطبيع. ونثني على إبرام اتفاق بين ميانمار وبنغلاديش بشأن العودة إلى الوطن. ونحن نتطلع إلى تنفيذه. وندعو كلا البلدين إلى مواصلة التعاون مع بعضهما البعض ومع الأمم المتحدة، ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي لا مثيل لقدرته في هذا المجال. ويجب أن تكون العودة مستدامة. ويجب تهيئة الظروف الملائمة في ولاية راخين للسماح للاجئين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية وإعادة بناء حياتهم هناك. ويكتسب الأمن وحرية التنقل واحترام حقوق الإنسان والحصول على الخدمات وسبل العيش، أهمية قصوى لتحقيق هذه الغاية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك إنشاء مؤسسة الاتحاد وتعيين المجلس الاستشاري للجنة المشتركة بين الوزارات.

لكن لا يزال يتعين القيام بالكثير على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتعد توصية اللجنة الاستشارية المعنية بدولة راخين، التي يرأسها كوفي عنان، خارطة طريق يجب تفعيلها من

مجالات الطوارئ التكميلية الثلاثة التي تحتاج إلى العمل عليها هناك.

أولا، وضع حد لأعمال العنف والتمييز ضد الروهينجيا؛ و ثانيا، إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن، وبدون عوائق إلى السكان المحتاجين، وتيسير عودتهم الطوعية عند تهيئة الظروف لعودة اللاجئين، وفقا للمعايير الدولية.

وستواصل فرنسا أيضا حوارها مع السلطات البورمية بشأن هذا الموضوع، خلال زيارة المتابعة التي سيقوم بها إلى بورما، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والممثلة الخاصة باتن على إحاطتهما الإعلاميتين.

تظل إيطاليا ملتزمة بدعم ميانمار في التغلب على الأزمة في ولاية راخين وفي عملية الانتقال الديمقراطي وعملية السلام. وبهذه الروح، أسهمنا بصورة بناءة في أعمال المجلس، ولا سيما من خلال اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2017/22) خلال رئاستنا في الشهر الماضي، وعُقد اليوم اجتماع للجنة الثالثة بشأن مجلس حقوق الإنسان. كما حشدنا جهودنا على الفور للاستجابة للحالة الإنسانية وأعلننا عن تعهد بمبلغ ٧ ملايين يورو في مؤتمر إعلان التبرعات بشأن أزمة لاجئي الروهينجيا، الذي عقد في جنيف.

وأود أن أثير ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، رغم ما يبدو من بعض التراجع في حدة التوترات والجهد الذي بذلته حكومة ميانمار، لا تزال الحالة في ولاية راخين تشكل مصدر قلق بالغ. ويجب وقف أعمال العنف، وتمتيع جميع المدنيين بالأمن واحترام حقوق الإنسان، بغض النظر عن وضعهم أو أصلهم العرقي أو دينهم. ويجب تقديم

والجهات الفاعلة الإقليمية، وكذلك بهدف تعيين المبعوث الخاص المنصوص عليه في قرار اللجنة الثالثة الذي تنتظر فيه الجمعية العامة خلال الأيام المقبلة.

ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن مواصلة التركيز على محنة الروهينجيا من أجل ضمان الدعم الموحد والدائم للسلام والمصالحة في ميانمار. وستواصل إيطاليا، كما فعلت هذا العام كعضو في المجلس، الاضطلاع بدورها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح براميل باتن على تقريريهما عن الحالة في ولاية راخين في جمهورية اتحاد ميانمار.

وتعيد بوليفيا تأكيد إدانتها الشديدة لحالة العنف الخطيرة التي أضرت بالعديد من الطوائف المحلية في ولاية راخين، ولا سيما طائفة الروهينجيا.

ووفقا للبيانات الصادرة في ١ كانون الأول/ديسمبر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد نزح أكثر من ٦٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى بنغلاديش منذ بداية الأزمة في شهر آب/أغسطس. وإذا أضفنا إلى هؤلاء أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الروهينجيا الذين أصبحوا لاجئين قبل بدء الأزمة، فإن عدد السكان المشردين في ذلك البلد يصل حاليا إلى ما يزيد على مليون شخص. وللأسف، فإن هذه الحالة الحساسة تتفاقم بسبب تفشي الدفترية في مخيمات اللاجئين الروهينجيا في منطقة كوكس بازار في بنغلاديش، حيث تجاوزت حالات الإصابة ٥٥٠ حالة وأبلغ عن ٩ حالات وفاة حتى يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر، وفقا لما أعلنته منظمة الصحة العالمية.

خلال التزام السلطات الثابت. والمجتمع الدولي على استعداد لدعم هذه العملية.

ثالثا، فيما يتعلق بالمصالحة، يعتبر الحوار بين الطوائف والأديان أمرا بالغ الأهمية في هذه المرحلة. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة حتى الآن. حيث أنها تشجع على تعزيز هذا المسعى لإعادة إشاعة روح التفاهم والثقة المتبادلة بين المجتمعات المحلية. وتمثل زيارة البابا المقدس فرانسيس، حدثا تاريخيا. ونحن نؤيد تأييدا كاملا نداء من أجل العدالة وحقوق الإنسان واحترام كل مجموعة إثنية وهويتها. ومن هذا المنظور، تظل المسألة أساسية. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان في ولاية راخين، بما في ذلك ادعاءات خطيرة تتعلق بارتكاب العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما ضد جماعة الروهينجيا.

ويجب تحديد المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة. ونحث السلطات على أن تتعهد بالتزامات ملموسة في هذا الصدد. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا هاما في مساعدة السلطات على إثبات الوقائع بحياد فيما يتعلق بما حدث وتكرر دعوتها إلى التعاون مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونرحب بالزيارة المقبلة للممثلة الخاصة باتن إلى ميانمار. وبينما نشي على دعم السلطات لولايتها، فإننا نشجعها على مواصلة الحوار معها، لا سيما في مجال إصلاح القوانين وبناء القدرات، وكذلك مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيدة لي.

وقد اتخذت خطوات واعدة في الأسابيع القليلة الماضية بفضل التزام ميانمار، ولكن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمعالجة الحالة في راخين بطريقة شاملة وفعالة، على النحو الذي أذن به البيان الرئاسي (S/PRST/2017/22) الذي نتطلع إلى تنفيذه الكامل. ونشجع ميانمار على تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، الذي يشكل أفضل طريقة لتعزيز عمل الأطراف

هذه التوصيات وتنظيم وتوزيع المهام لتنفيذها. ونعتقد أن عملها وتنسيقها مع مختلف وكالات الأمم المتحدة سيكون مهما في تنفيذ خارطة الطريق المبينة في التوصيات.

ولكي تكون إجراءاتنا فعالة ومستدامة، يجب علينا أن نواصل العمل بثبات لتنفيذ تدابير لتخفيف حالة المتضررين من طائفة الروهينجيا. ومن المهم، تحقيقا لتلك الغاية، إتاحة وضمان الوصول الكامل وغير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى جميع السكان الذين سُردوا، إذ أن الطريقة الوحيدة للتصدي بفعالية لهذه الأزمة هي معالجة المشكلة بكل أبعادها. ونسلط الضوء، في هذا الصدد، على استعداد حكومة ميانمار للعمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وندعوها إلى تكثيف جهودها التنسيقية. وأخيرا، فإننا نشيد باستعداد وتعاون شعب وحكومة بنغلاديش لمعالجة هذه الأزمة؛ وندعو المنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي بوجه عام، إلى مواصلة التعاون لتحقيق تلك الغاية.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية. ولا بد لي من الاعتراف بأنني لا أعرف إن كان ينبغي لي أن أشكره على تقريره، لأنه شديد القسوة. فقد كشف لنا مشهدا من القسوة والعنف، وأحيانا ما يكون الجهل نعمة عندما يواجه المرء واقعا مثل ذاك الذي بسطه أماننا بقدر كبير من رباطة الجأش والعاطفة القوية. وعلى أي حال، إنني أشكره على حديثه الذي هز مشاعرنا بهذه القوة.

تتابع أوروغواي ببالغ القلق الأحداث الأخيرة في الأزمة الخطيرة الناجمة عن العنف الطائفي ضد أقلية الروهينجيا. وكما ذكر وفد بلدي من قبل، فإن خطورة وضع الأقلية المسلمة في ميانمار، التي تتعرض للاضطهاد والتمييز، تستدعي اهتماما فوريا من المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي يضمن السلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير عن تعرض نساء وفتيات الروهينجيا لمعاملة مذلة ومهينة ولأعمال عنف جنساني واعتداء جنسي واغتصاب جماعي والتي يُزعم أن مرتكبيها من أفراد القوات المسلحة لميانمار. ونوجه نداء عاجلا، في هذا الصدد، إلى السلطات المختصة للبدء في التحقيقات اللازمة لتحديد هوية مرتكبي هذه الأعمال النكراء ليتسنى تقديمهم إلى العدالة وتجنب الإفلات من العقاب في مواجهة هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وتكرر بوليفيا التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة هو عن طريق الحوار. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على الأطراف أن تلتزم بتنفيذ استراتيجيات تعزز الوساطة والمشاورات والمسااعي الحميدة والتفاوض وأن تتجنب بأي ثمن أي خطاب يفضي إلى المواجهة. ونشيد، في هذا الصدد، بتوقيع الاتفاق الثنائي بين ميانمار وبنغلاديش في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر لوضع مبادئ توجيهية تسمح بعودة المشردين من الروهينجيا إلى مواطنهم الأصلية. ونذكر الأطراف بأنه يجب عليها أن تنقيد الجهود الرامية إلى تسهيل عودة اللاجئين بمبادئ القانون الدولي وبأن العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وأن تتم في ظل ظروف كريمة.

ونشدد، علاوة على ذلك، على ضرورة أن تضع حكومة ميانمار سياسات عامة في مختلف المجالات من أجل التخفيف من الحالة التي يعانيها لاجئو الروهينجيا ونسلط الضوء على الاستعداد الذي أبدته الأطراف لمعالجة الأزمة على نحو شامل ونتطلع إلى أن نراها تحرز تقدما. وبالمثل، ندعو الحكومة إلى مواصلة بذل قصارى جهدها لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي تشمل، في جملة أمور، تنفيذ استراتيجيات تنهض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالمواطنة وحرية التنقل والمشاركة المجتمعية والتمثيل وبتماسك المجتمع وسلامة جميع طوائفه. ونشيد، في هذا السياق، بإنشاء اللجنة الوزارية لتنفيذ

السكان دون قيد أو شرط، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. ويجب على حكومة ميانمار أن تعالج جميع الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين وأن تضع حداً للقمع وأن تعتمد التدابير اللازمة لضمان تحقيق المساءلة وتقديم من وجهوا ونفذوا تلك الأعمال العنيفة المؤسفة إلى العدالة. ونشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في ميانمار تقع على عاتق سلطاتها.

وإننا نؤيد الملاحظات التي أبدتها المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، من أن القمع المنهجي والواسع النطاق لأقلية الروهينغا في ميانمار من سمات الإبادة الجماعية. ولذلك، لا بد من إجراء تحقيق جنائي دولي بحق مرتكبي أعمال العنف ضد الروهينجا. يجب أن يخضع المسؤولون عن الفظائع البشعة المرتكبة في ميانمار للمساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبت في ظل إفلات تام من العقاب. ويجب أن يجري التحقيق في جميع الشكاوى بصورة شاملة وشفافة ومستقلة.

وفي هذا السياق، تدعو أوروغواي حكومة ميانمار إلى تقديم كل الضمانات الضرورية التي تمكن بعثة تقصي الحقائق المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٤ من الاضطلاع بواجباتها بنجاح. كما نحث سلطات ميانمار على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي ترأسها الأمين العام السابق كوفي أنان.

وأخيراً، تعرب أوروغواي عن تقديرها لبنغلاديش على سخائها في توفير الأمن والغذاء والمأوى لمئات الآلاف من اللاجئين، الذين يقدر أن حوالي ٦٠ في المائة منهم أطفال. ونثني أيضاً على عمل مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية في تقديم المساعدة للضحايا الذين تركوا كل شيء وراءهم، وليس لديهم سوى المعاناة والصدمات النفسية، على أمل أن يتمكنوا ذات يوم من التمتع بحقوقهم الأساسية المتأصلة في جميع البشر.

وترى أوروغواي أن الصلة الوثيقة بين انتهاكات حقوق الإنسان المتتالية وخلق النزاعات وقدرتها على أن تصبح تهديداً للسلم والأمن الدوليين واضحة. ولذلك السبب، شاركنا في مبادرة تجمع حقوق الإنسان، التي تضع حقوق الإنسان في لب مساعي منع نشوب النزاعات. وأشدد على أننا نواجه، بغض النظر عن الانتماء الديني للروهينغا، مسألة تتعلق بحماية المدنيين. ويجب حماية المدنيين بلا شروط ومن دون أي تمييز. ويجب، بناءً على ذلك، احترام القواعد ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن الأزمة التي اندلعت في ٢٥ آب/أغسطس في ولاية راخين، والتي يرجع منشأها إلى عدة عقود، لم تسبب في نزوح الآلاف من الأشخاص الفارين من العنف في ظل ظروف إنسانية وأمنية صعبة فحسب، بل إنها تسببت في أزمة أخرى - أزمة اللاجئين الأسرع تفاقمًا في العالم. فقد عبر أكثر من نصف مليون من الروهينجا إلى بنغلاديش سيرا على الأقدام أو في مراكب بدائية في غضون أقل من أربعة أشهر، وقد فقدوا كل شيء.

إن أوروغواي ملتزمة بتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان. واحترام حقوق الإنسان هو القاعدة الأساسية للحفاظ على الحريات الأساسية والحياة الديمقراطية في جميع الدول. وبالأمر، قلنا نفس الشيء في هذه القاعة (أنظر S/PV.8130) فيما يتعلق ببند آخر على جدول أعمال مجلس الأمن، ونكرر ذلك مرة أخرى اليوم. فأوروغواي ترى أنه لا توجد قيود أو استثناءات في ما يتعلق بالمنابر التي يمكن مناقشة حقوق الإنسان من عليها، كما لا تقبل أوروغواي التذرع بالسيادة أو الاختصاص المحلي في المحاولات الرامية إلى الحيلولة دون النظر في وضع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

ولا يمكن حل الأزمة في ولاية راخين إلا من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. ويجب احترام حقوق الإنسان لجميع

ومن الواضح ترحيبنا بالحوار بين حكومتى ميانمار وبنغلاديش، والذي أسفر عن توقيع اتفاق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن عودة اللاجئين. ومع ذلك، لا بد لنا من القول إنه بعد الاستماع بعناية إلى البيان المؤثر للغاية الذي أدلت به السيدة باتن، لا بد من حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، من العنف البدني، وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس.

علاوة على ذلك، وبينما نرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة ميانمار بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي ترأسها الأمين العام السابق كوفي أنان، فإننا نحثها على أن تكفل العودة الآمنة والمستدامة للاجئين في أسرع وقت ممكن، وبالتعاون الوثيق مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين. كما نحث حكومة بورما على التصدي بحزم للأسباب الكامنة وراء النزاع، ومكافحة التحريض على الكراهية والعنف ضد الروهينجا، وحل مسألة المواطنة المؤلمة، وتعزيز التنمية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي في ولاية راخين.

خلاصة القول، في الختام، يود وفدي أن يشدد مرة أخرى على ضرورة الوقف الفوري للعنف والتمييز ضد شعب الروهينجا؛ وعلى المساءلة لضمان عدم تعرض اللاجئين للاضطهاد أو التمييز ضدهم عند عودتهم؛ وتوفير الوصول الإنساني في الوقت المناسب إلى ولاية راخين وإلى بنغلاديش؛ والالتزام المستمر من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بغية إيجاد حل سريع وعملي. ويجب أن يدعم هذا الالتزام الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المنظمات وبلدان المنطقة، بما فيها بنغلاديش، التي نشكرها على كرم ضيافتها، والصين، على جهودها الدبلوماسية.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لمقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤاهم المفصلة، بل والواقعية جداً. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء العنف في ولاية راخين والتقارير عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات ذات الطابع الجنسي.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أعرب عن خالص الشكر للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتهما الإعلاميتين التوضيحيتين. ويغتنم وفدي هذه الفرصة أيضاً للثناء على جميع الوكالات الإنسانية، سواء من الأمم المتحدة أو شركائها، على التدابير التي اتخذتها بالفعل لمساعدة السكان المنكوبين في ولاية راخين.

ومنذ الصيف الماضي، تشكل الحالة في ولاية راخين في ميانمار واحدة من أسوأ أزمات النزوح التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة. وكما قال وكيل الأمين العام، فإن ٦٢٦ ٠٠٠ شخص عبروا الحدود إلى بنغلاديش طلباً للجوء. ولذلك، فإن التحدي الإنساني كبير سواء في ميانمار، حيث يحتاج الروهينغا في ولاية راخين إلى مساعدة طارئة، أو في بنغلاديش، حيث الأحوال المعيشية، لا سيما في مخيمات اللاجئين، مثيرة للقلق بشكل خاص وغير صحية وتندرج بخطر تفشي الأمراض، مثل الكوليرا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. ومن بين جميع السكان النازحين، لم يحصل سوى ١٢٠ ٠٠٠ شخص على مساعدات غذائية. ونحيط علماً أيضاً أنه لم يتمكن المفوض السامي لحقوق الإنسان ولا بعثة تقصي الحقائق من الوصول إلى ولاية راخين، الأمر الذي تعذر معه إجراء أي تقييم للحالة والاحتياجات على أرض الواقع. وعليه، فإن وفدي يشير إلى التزام الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بضمان الوصول الفوري والأمن للسكان إلى المساعدة الإنسانية السريعة، بما في ذلك المساعدة الطبية، دون قيد أو شرط. ونشدد كذلك على ضرورة كفاءة حصول أفرقة التحقيق في حالات الانتهاك المزعومة للحقوق في محاولة لضمان أن تسود العدالة.

الصدد، بما في ذلك إنشاء لجنة وزارية لتنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين. وتدعو أوكرانيا السلطات إلى تنفيذ هذه التوصيات إلى أقصى حد ممكن في إطار زمني معقول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بياناً بصفتي الوطنية. أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة باتين، على إحاطتهما الاعلاميتين الشاملتين.

إن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية على أرض الواقع، فضلاً عن المزارع تجاه قتل مدنيين وتشريد أكثر من ٦٢٠ ٠٠٠ شخص إلى بنغلاديش. لقد التقى رئيس وزراء اليابان آبي مستشار الدولة في ميانمار أونغ سان سو كيي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأعرب له عن قلقه البالغ إزاء الحالة في ولاية راخين، فضلاً عن أمله في استعادة الأمن وفقاً للقانون، واستعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والعودة الآمنة والطوعية للأشخاص المشردين.

أمّا بالنسبة إلى الادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فمن الضروري اتخاذ إجراءات بحق جميع الجناة، بصرف النظر عن مكانهم الأصلي أو موقفهم السياسي. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان، السيد ناكاني، مع الجنرال الأقدم مين أونغ هليونغ، القائد العام لخدمات الدفاع في ميانمار، عقب التحقيق الذي قامت به القوات المسلحة. وحث وزير الدولة ناكاني الجنرال الأقدم مين أونغ هليونغ على اتخاذ تدابير عقابية ضد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، استناداً لتحقيق ذات مصداقية.

وتشيد حكومة اليابان أيّما إشادة بالجهود المتفانية التي تبذلها بنغلاديش من أجل الاستمرار في تلبية الاحتياجات الإنسانية الراهنة. وفي الواقع أن وزير خارجية اليابان، كونو، قام بزيارة مخيم للمشردين في كوكس بازار بتاريخ ١٩ تشرين

ومن المعروف أن التطورات الأخيرة المزعجة للغاية نشأت عن الهجمات المميتة التي شنها جيش إنقاذ الروهينغا في أراكان ضد قوات الأمن خلال شهر آب/أغسطس، إلا أن أوكرانيا تؤكد مجدداً أن استهداف أي مجموعة من السكان المدنيين أمر غير مقبول على الإطلاق. ونحث جيش ميانمار على ممارسة ضبط النفس وضمان الحماية الفورية لجميع المدنيين في ولاية راخين. كما ندعو سلطات ميانمار إلى كفالة الإسراع بإرساء سيادة القانون ومحكمة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع.

وبالنظر إلى أن أكثر من ٦٢٦ ٠٠٠ لاجئ قد فروا إلى بنغلاديش هرباً من العنف، فإننا نرحب بتوقيع اتفاق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش بشأن عودة المشردين من ولاية راخين. وينبغي أن تساعد هذه الوثيقة على تهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين إلى مواطنهم الأصلية وإتاحة إمكانية الوصول دون تمييز إلى الخدمات الأساسية والعدالة في ولاية راخين.

ونعرب مرة أخرى عن دعمنا لحكومة بنغلاديش في جهودها الرامية إلى توفير المأوى والمعونة لجميع المحتاجين. كما نشجع بقوة تعزيز الشراكة والتعاون بين البلدين بغية التصدي للتحديات المشتركة.

إن أوكرانيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً، وتشدد على ضرورة وصول مساعدات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات المعونة الإنسانية بصورة كاملة ودون عراقيل إلى جميع أنحاء ولاية راخين. ونحن ندرك أن الحالة هناك هي مسألة شديدة التعقيد والحساسية والصعوبة بحيث لا يمكن حلها في الأجل القريب، ولكننا على ثقة بأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين سيساعد على التصدي للتحديات المعقدة وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ونرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار في هذا

الثاني/نوفمبر. لقد أظهر السيد فيلتمان في إحاطته الإعلامية الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد بخصوص ولاية راخين. ونحن نقدر النهج البناء الذي اعتمدته الأمين العام تجاه انخراطنا في العمل. وسوف نواصل التعاون مع الأمم المتحدة في جهودنا الرامية إلى التخفيف من المشاكل الإنسانية الحالية، وتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد حل مستدام لمسألة ولاية راخين التي طال أمدها.

ويرحب وفد بلدي أيضا بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتين، في المجلس اليوم. إن حكومة ميانمار وافقت على قيام السيدة باتين بزيارة إلى ميانمار، حسبما هو مقترح، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، إظهارا لرغبتنا الصادقة في العمل مع الأمم المتحدة، وإيماننا بمنظومة الأمم المتحدة. وأنا واثق من أن الزيارة الرسمية الأولى للممثلة الخاصة إلى ميانمار ستسفر عن نتائج إيجابية من شأنها أن تمهد السبيل أمام مزيد من التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتبها.

وفي ما يتعلق بالعنف الجنسي المزعوم، فإن حكومة ميانمار أوضحت موقفها المتمثل في أنها لن تتغاضى عن أي انتهاك لحقوق الإنسان. وإذا كانت هناك أدلة ملموسة، فنحن على استعداد لاتخاذ إجراءات ضد المعتدي وفقا للقانون، كائنا من كان ومهما كان.

إن حكومة ميانمار لا تدخر أي جهد لمعالجة المسائل الإنسانية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية التي نشأت في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ضد المراكز الأمنية في مقاطعة مونغدو. وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة إلى تحقيق السلام والوئام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو مستدام لجميع الطوائف في الدولة. واسمحوا لي أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض الوقائع البارزة التي قامت بها حكومة ميانمار حتى الآن.

الثاني/نوفمبر. وقررت اليابان تقديم مبلغ ١٨,٦ مليون دولار من خلال المنظمات الدولية كمساعدة على تلبية احتياجات المشردين ذات الأولوية القصوى، من قبيل الأغذية. ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها حكومة ميانمار مؤخرا من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات من برنامج الأغذية العالمي. ونشجع الحكومة على الاستمرار في إتاحة المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية.

إننا نرحب بتوقيع ميانمار وبنغلاديش في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على ترتيب لعودة الأشخاص المشردين الذين فروا من ولاية راخين إلى بنغلاديش. ويحدونا الأمل في تنفيذ عملية العودة بشكل مطرد، وفقا للترتيب، وفي عودتهم الآمنة والطوعية والكرامة. ونرحب أيضا بإنشاء حكومة ميانمار آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، وبالجهود الرامية إلى تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك عودة المشردين واستعادة السلام في المجتمعات المحلية المتضررة. واليابان مستعدة لمواصلة دعم بنغلاديش وميانمار في دفع هذه الجهود إلى الأمام من أجل تحسين الحالة على أرض الواقع.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل متابعته عن كثب للحالة في ولاية راخين، ويدعم الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار في السعي إلى إيجاد حلول طويلة الأمد، بما في ذلك تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، برئاسة كوفي عنان، لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم عن التطورات في ولاية راخين منذ اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 في ٦ تشرين

وعلاوة على ذلك، تقدّم منظمة الصحة العالمية أيضاً الدعم الطبي الذي يجري إيصاله عن طريق وزارة الصحة والرياضة. وقد جرى تشكيل فريق تنسيق للشؤون الإنسانية من الشباب يضم متطوعين شباباً من جميع أنحاء البلد من أجل كفاءة توزيع المعونة الإنسانية على جميع المجتمعات المحلية المتضررة.

وفيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن، وقعت ميانمار وبنغلاديش اتفاقاً في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن وضع ترتيب للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للأشخاص المشردين من ولاية راخين. ووفقاً لهذا الترتيب، سيتم تشكيل الفريق العامل المشترك في غضون ثلاثة أسابيع من توقيع الاتفاق. ووافقنا الآن على الاجتماع في دكا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر من أجل وضع الصيغة النهائية لاختصاصات الفريق العامل المشترك وإنشائه. وبعد تشكيل الفريق العامل المشترك، ستبدأ عملية الإعادة إلى الوطن في غضون شهرين من تاريخ توقيع الاتفاق بشأن ترتيبات الإعادة.

وقد تم بالفعل إنشاء مركزي استقبال في "تاونغ بيو لات ول" و"نغا خو يا"، بالقرب من الحدود، ومركز مفتوح للزيارات. وسيقدم مركزا الاستقبال الخدمات الأساسية، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي، والأمن والسلامة على نحو يشمل الجنسين، ونقل الناس إلى أماكنهم الأصلية. وقد أرسلت إلى بنغلاديش استثمارات العائدين. وسيجري إيواء العائدين بصفة مؤقتة في مركزي الاستقبال، لكن سوف يعاد توطينهم في مناطقهم الأصلية أو في أماكن قريبة. وبناء على طلب الطائفة الهندوسية في ميانمار، طلبت الحكومة من حكومة بنغلاديش ضمان الإعادة المبكرة إلى الوطن لأكثر من ٥٠٠ من اللاجئين الهندوس. غير أن بنغلاديش أشارت إلى اعتزامها إدراجهم في المجموعة الأولى من العائدين، مع غيرهم من المسلمين.

وفيما يتعلق بتنفيذ توصية اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، اعتمدت حكومة ميانمار توصيات اللجنة بوصفها

في ما يتعلق بوقف العنف، لم يبلغ عن وقوع أي اشتباكات كبيرة مع الإرهابيين منذ ٥ أيلول/سبتمبر. علاوة على ذلك، فإن معظم القوات انسحبت من منطقة بوثيرداونغ - مونغدو. وقد تولت قوة الشرطة في ميانمار زمام الأمن العام والحفاظ على القانون والنظام. وبغية إرساء سيادة القانون والحفاظ على السلام والأمن، سوف يجري تعزيز قوة الشرطة في راخين. ووافقت حكومة اليابان على طلب ميانمار بتوفير التدريب في مجال الخفارة المجتمعية لأفراد شرطة ميانمار في ولاية راخين.

وبخصوص المساعدة الإنسانية، تعمل حركة الصليب الأحمر في ولاية راخين على تلبية الحاجة الملحة للمساعدة الإنسانية في المناطق المتضررة، عقب أعمال العنف التي اندلعت بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس. واعتباراً من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ساعدت حركة الصليب الأحمر أكثر من ٢٩ ٠٠٠ أسرة في ولاية راخين. وإلى جانب معالجة الحالات الطارئة، تقوم الحركة أيضاً بتوفير خدمات الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية المتضررة. وثمة عيادات متنقلة ومرافق صحية قد تم نشرها. وجرى تزويد آلاف الناس أيضاً بالمساعدة النقدية. كما أن مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يعمل مع حكومة ميانمار وحركة الصليب الأحمر من أجل إيصال المساعدات الإنسانية. وحركتا الصليب الأحمر التايلاندي والفلبيني ستنضم قريباً إلى حركة الصليب الأحمر في إيصال المعونة.

وتحاول حكومة الاتحاد، بالتعاون مع سلطات ولاية راخين، إيجاد السبل والوسائل اللازمة لكي تستأنف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أنشطتها في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يقدم برنامج الأغذية العالمي على إيصال المساعدات الغذائية إلى بلدة راثيردونغ، بما في ذلك القرى المسلمة الخمس المتبقية. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، مُنح برنامج الأغذية العالمي الإذن بتوزيع الأغذية في بلدي مونغدو وبوثيردونغ.

ومن أجل التنمية الطويلة الأجل في المنطقة، تشجّع مؤسسة الاتحاد على الاستثمار وتدعو إليه من أجل إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الشعب. ونتيجة لذلك، أنشئت مؤخراً منطقة مونغدو الاقتصادية الخاصة بغية تعزيز التجارة عبر الحدود مع بنغلاديش. ونرحب بالشركاء الدوليين والوكالات المانحة والجهات المعنية في الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه العملية.

اعتمد مجلس الأمن بياناً رئيسياً S/PRST/2017/22 بشأن ميانمار في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وبُعيد ذلك بأكثر من أسبوع، اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار المطابق تقريباً له، والمعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" (A/C.3/72/L.48). وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، بعد حوالي شهر بالضبط من اعتماد البيان الرئاسي، اعتمدت الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بالتصويت القرار S-27/1، المعنون "حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار".

وقد ذكرنا بعبارات قاطعة اعتراضنا على التطبيق الانتقائي والتمييزي للإجراءات المتداخلة ضد بلدي باسم حقوق الإنسان بموجب مختلف آليات الأمم المتحدة. إن نخط ممارسة الضغط السياسي الذي لا مبرر له والتدابير القسرية لن يحقق أي نتائج إيجابية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تستخدم عبارات "تطهير عرقي" و "جرائم ضد الإنسانية" باستخفاف دون أدلة ملموسة وحكم قانوني قاطع. ولدينا شكوك جدية إزاء موقف بعض أعضاء المجلس الذين يرفضون مراراً وتكراراً حتى تسمية بلدي بالاسم الصحيح. ولن يسهم هذا السلوك المتعجرف، بالإضافة إلى عقلية عدائية، في التعاون البناء.

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تفشل ميانمار قط، بصفتها دولة مسؤولة وعضواً في الأمم المتحدة، في المحافظة على علاقتها مع الأمم المتحدة. إننا نختار دائماً طريق المشاركة والتعاون، على

خارطة طريق لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في ولاية راخين وفي تحقيق السلام والتنمية المستدامين للجميع. وتلتزم الحكومة بتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، فضلاً عن التوصيات الأخرى المقدمة من لجنة منطقة مونغدو للتحقيق. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشكلت لجنة على المستوى الوزاري من أجل تنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين في ١٢ أيلول/سبتمبر. وقد بدأت الوزارات المعنية بالفعل بعملية التنفيذ في مختلف المجالات. وسيُنشر التقدم المحرز في عملية التنفيذ للجمهور كل أربعة أشهر.

ويسرني اليوم أن أبلغ أعضاء المجلس بأن مجلساً استشارياً للجنة تنفيذ التوصيات في ولاية راخين قد تشكل في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ويضم المجلس الاستشاري الدولي خمسة أعضاء دوليين محترمين وخمسة أعضاء من ميانمار. وسيتيح المجلس الاستشاري آراء استشارية ضرورية ومستقلة من أجل السماح بالتنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة، بما يتفق مع الحالة في الميدان. وأطلقت مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة

التوطين والتنمية في ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر بوصفها مبادرة وطنية لمعالجة مسألة ولاية راخين عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في آب/أغسطس. إن المهام الثلاث الرئيسية لمؤسسة الاتحاد، في الأجلين القصير والطويل، هي إعادة إلى الوطن والتقديم الفعال للمساعدات الإنسانية، وتنسيق جهود إعادة التوطين وإعادة التأهيل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام الدائم. ويكتمل عمل مؤسسة الاتحاد أعمال اللجنة بشأن تنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين. وهي تعمل عن كثب مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما تتعاون مع المنظمات الحكومية على مستوى الاتحاد والمستوى الإقليمي. وتضطلع مؤسسة الاتحاد بتنمية الهياكل الأساسية والبناء في إعداد عملية الإعادة إلى الوطن. كما تساعد في توزيع المساعدة الإنسانية.

الأسبوع الماضي في الجمعية العامة عن الحالة الإنسانية (أنظر A/72/PV.69). وربما تتضح الحالة المزرية للمشردين من مئات آلاف الأطفال الذين هم بحاجة إلى التطعيم ضد الحصبة والحميراء والذين أعطوا حصصاً غذائية منقذة للحياة.

وسلطتانا في سباق مع الزمن لمنع تفشي الكوليرا وانتشار الدفتريا، والتي كان قد تم القضاء عليها في بنغلاديش منذ أمد بعيد.

ويأتي العديد من الوافدين الجدد بسبب ما يُزعم عن إكراههم على قبول وثائق هوية وطنية، تنص على أن الروهينجيا بنغاليون. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير المتكررة عن الحرق المتعمد في مناطق الروهينجيا بشمال ووسط ولاية راخين، بما يتناقض مع ما يُزعم عن استعادة الأوضاع الطبيعية والاستقرار في المنطقة. ونحث الأمم المتحدة وشركاءها على مراقبة الحالة المتقلبة في وسط ولاية راخين عن كثب، وذلك لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف التي يمكن أن تندلع ضد الروهينجيا، الذين يقتصر وجود أغلبهم على مخيمات المشردين داخلها في المنطقة.

وعلى نحو ما ذكر، وفي إطار عملنا الثنائي، وقعت بنغلاديش وميانمار في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ترتيبات تتعلق بعودة المشردين من ولاية راخين. ونرى أن تلك الوثيقة تمثل خطوة أولى حاسمة نحو إمكانية ضمان العودة الطوعية لجميع الأشخاص المشردين قسراً الذين دخلوا بنغلاديش في أعقاب انتشار العنف في ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وفي آب/أغسطس من هذا العام. وبموجب هذه الترتيبات، نعمل حالياً مع ميانمار على إنشاء فريق عامل مشترك، لديه اختصاصات محددة وواضحة لبدء عملية الإعادة إلى الوطن في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد وافقت سلطات ميانمار على الانتهاء من عملية الإعادة إلى الوطن في غضون فترة زمنية معقولة، مع ضمان توطئ العائدين في ملاجئ مؤقتة لفترة قصيرة من الزمن.

أساس التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل. ويعمل وفد بلدي عن كثب وبجسنة مع أعضاء المجلس والأمانة العامة على إقامة شراكة بناءة في سعينا المشترك لتحقيق السلام والمصالحة والتنمية المستدامة في ولاية راخين. وسنواصل القيام بذلك بروح من التعاون.

وباسم حكومة ميانمار، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس الذين برهنوا على تفهمهم للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم. ونعتقد أنه لن يحقق نتائج إيجابية إلا التفاهم المتبادل والتعاون البناء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المجلس على إتاحة الفرصة لبنغلاديش للإدلاء ببيان. ونشكر وكيل الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على إحاطتيهما الإعلاميتين وتوصياتهما.

لقد حث البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بنغلاديش على مواصلة توفير المأوى والمساعدة الإنسانية لأولئك الذين يواصلون الفرار من العنف في ولاية راخين بميانمار حتى يمكنهم العودة الطوعية في ظروف من السلامة والكرامة إلى ديارهم في ميانمار، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد تعهدنا للمجلس بأننا سوف نواصل احترام التزامنا بهذا المعنى.

وحتى الآن، لا تزال بنغلاديش تستقبل وافدين جددًا من الروهينجيا بمعدل يومي يبلغ ١٠٠-٤٠٠ شخص. ووفقاً لآخر المستجدات من فريق التنسيق المشترك بين الوكالات العامل في الميدان، بلغ عدد الوافدين في بنغلاديش ٦٤٦ ٠٠٠ منذ ٢٥ آب/أغسطس. ويواصل هذا العدد الارتفاع. وتكلمنا

كما أن هناك شعورا بالقلق على نطاق واسع إزاء احتمال إبقاء الوضع الراهن من خلال إقامة ملاجئ مؤقتة، كما رأينا في وسط ولاية راخين. ولا يبدو أن مؤسسة الاتحاد لديها خطط طوارئ واضحة لمعالجة هذه الشواغل، بما في ذلك بشأن نطاق إشراك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين في عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ثالثا، إن فرض وثائق هوية وطنية تحرم الروهينجيا من هويتهم الذاتية القائمة على أسس تاريخية كان أحد الأسباب الرئيسية لأعمال العنف والفظائع التي شهدتها ولاية راخين مؤخرا. وتشير التقارير إلى أن سلطات ميانمار تواصل اتباع سياسات تثير الشقاق لإقناع بعض فئات السكان المسلمين بقبول وثائق التحقق الوطنية التي تصنفهم باعتبارهم بنغاليين. وتعارض هذه السياسات مع توصية اللجنة الاستشارية لولاية راخين، برئاسة السيد كوفي عنان، ومن الضروري أن تراجعها سلطات ميانمار بصورة عملية من أجل إنهاء السياسة الرسمية المتمثلة في معاملة الروهينجيا على أنهم مهاجرون غير شرعيين، وبالتالي ليسوا مواطنين.

رابعا، يجب أن تضع عملية التحقق التي ستجري قبل العودة في اعتبارها ما تعرض له الروهينجيا من تجريد من الإنسانية ونزع للملكية وحرمان من حقوق التصويت بشكل كامل، خاصة وأنهم فروا من ديارهم دون أي وثائق أو أدلة تثبت إقامتهم في ولاية راخين. وسيكون من المتوقع من سلطات ميانمار أن تطبق معايير وطرائق واضحة للتحقق بشأن الروهينجيا وغيرها من الطوائف دون أي تمييز لا مبرر له. كما أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم بذل جهود للتصدي لخطاب الكراهية الذي يستمر الترويج له من جانب شرائح معينة من السكان المحليين في ولاية راخين وفي أماكن أخرى.

وتوضح هذه الشواغل أن توقيع ترتيبات ثنائية من أجل الإعادة إلى الوطن لا يضمن أن يتمكن الأشخاص المشردون

كما تنص هذه الترتيبات على أنه ينبغي إعادة تأهيل العائدين في مكان إقامتهم الأصلي أو في أماكن قريبة منه. كما تنص على أن ميانمار ستصدر وثائق هوية وطنية للعائدين عند عودتهم. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع ذلك بمعزل عن عملية التحقق التي سيجري القيام بها لتيسير عودتهم في المقام الأول. ونعتقد أن سلطات ميانمار تحيط علما على النحو الواجب بمختلف الشواغل التي أثارها مختلف الجهات فيما يتعلق بجميع تلك الأحكام. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على بعض تلك الشواغل من وجهة نظرنا بوصفنا طرفا في الترتيبات الثنائية.

أولا، يجب ألا يُفسر الحكم المتعلق بالانتهاء من الإعادة إلى الوطن في غضون فترة زمنية معقولة على أنه تصريح بإطالة العملية لفترة غير محددة. ويزيد من شواغلنا في هذا الصدد الخطط الأولية للعودة وإعادة التأهيل التي كشفت عنها النقاب في الأسبوع الماضي مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، والتي نشرتها أيضا وسائل الإعلام الرسمية في ميانمار. ففي ضوء عدد المرافق التي يجري إنشاؤها لاستقبال العائدين وحجم الحالات التي يمكنها استيعابها أسبوعيا، فسيستغرق الأمر عقودا للانتهاء من إعادة ما يقرب من ٦٥٠.٠٠٠ شخص إلى الوطن. وسيشكل هذا وضعا أقل ما يقال عنه أنه لا يمكن تحمله.

ثانيا، إن عدد المنازل التي أفيد بأنه يجري إعادة بنائها أو تشييدها من جانب مؤسسة الاتحاد في بلدات بعينها ليس ضئيلا مقارنة بالاحتياجات الفعلية فحسب، ولكن المؤسسة تخصص أيضا نسبة ضئيلة للغاية من هذه المنازل للأغلبية من السكان المسلمين في تلك المناطق. وثمة مجال لاستخلاص استنتاجات مختلفة من تلك الأعداد الصغيرة بشأن الإمكانية الفعلية لإعادة جميع السكان المشردين قسرا إلى الوطن. ومع ذلك، وحرصا على المشاركة بحسن نية، نود أن نمتنع عن استخلاص تلك الاستنتاجات في هذه المرحلة.

ميانمار تمنع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق من الدخول، حتى بعد أن طرحت اقتراحا بناء بإنشاء فريق من المحاورين من الكيانات الحكومية المعنية للعمل معهم على نحو شفاف. وفي ضوء تلك الخلفية، اقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في البيان الذي أدلى به في مجلس حقوق الإنسان في ٥ كانون الأول/ديسمبر، إمكانية أن تنشئ الجمعية العامة آلية تحقيق مستقلة ومحيدة، تُكمل عمل بعثة تقصي الحقائق.

وبالترااف مع البيان الرئاسي S/PRST/2017/22، اعتمدت اللجنة الثالثة في دورتها الحالية مشروع القرار A/C.3/72/L.48، والذي تكلف بموجبه الأمين العام بتعيين مبعوث خاص بشأن الحالة العامة في ميانمار. وفي ضوء النطاق الأوسع لولاية المبعوث الخاص، نعتقد أن المجلس سيكون في وضع يمكنه، بفضل هذه البعثة السياسية، من الخروج بانطباع مباشر ومنظور تحليلي بشأن الحقائق على أرض الواقع في ميانمار، ولا سيما في ولاية راخين. وسيكون من المهم للغاية ضمان تعاون سلطات ميانمار مع المبعوث الخاص بحسن نية.

وعلى نحو ما سبق أن قلناه في المجلس، فإن أي زخم نشهده في عملنا الثنائي مع ميانمار إنما هو نتيجة للاحتجاجات الدولية وانخراط المجتمع الدولي على نطاق واسع بشأن أعمال العنف والفظائع المرتكبة مؤخرا في ولاية راخين. ونحث المجلس على العمل بوصفه القيم على العملية الثنائية، وكذلك - إذا جاز لنا القول - القيم على حقوق الروهينجيا وحمايتهم باعتبارهم أكثر البشر اضطهادا على وجه الأرض.

لقد أوضحت أحدث الترتيبات المبرمة بين بنغلاديش وميانمار أنه لا بد أن نفعل الكثير من أجل الروهينجيا الذين يجب ألا تضيق أصواتهم وشواغلهم في العملية الثنائية. ومن المهم للغاية أن يُبقي المجلس مسألة الروهينجيا قيد نظره على فترات منتظمة في الأشهر القادمة.

من العودة بصورة مستدامة في غضون فترة زمنية معقولة في ظروف من السلامة والأمن. وفي واقع الأمر، فإن الترتيبات الثنائية لإعادة إلى الوطن محدودة في نطاقها وربما من غير المتوقع أن تعالج الأسباب الجذرية لأزمة طويلة الأمد، أدت إلى حالة توصف بأنها "مثال على التطهير العرقي". وحتى إذا تم الامتثال للترتيبات بحسن نية، فإن ذلك لن يكفل بالضرورة أن يجد العائدون الحالة مؤاتية لإقامتهم في الأجلين المتوسط والطويل. وتواصل بنغلاديش بذل جهود لضمان مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وردا على تعهد ميانمار بتنفيذ توصيات لجنة كوفي عنان، لا نزال نشهد إنشاء هيئات ولجان مختلفة، تتبعها لجان فرعية متعددة وتتحمل مسؤوليات مختلفة. ويبقى أن نرى كيف ستتحج سلطات ميانمار في اجتياز متاهة تلك الهيئات واللجان وتوصياتها لتحقيق نتائج مجدية ولملموسة بغية إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع في ولاية راخين. ولا يزال يتعين السماح للوكالات الإنسانية بالوصول المستدام بلا عوائق إلى جميع السكان المتضررين من أجل تقييم احتياجاتهم على نحو مستقل وتوفير المساعدة والحماية الشاملين. وعلى الرغم من إمكانية الوصول المحدودة المتاحة للموظفين غير الدوليين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي، تواجه جهات فاعلة إنسانية دولية أخرى، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي لديها موظفون يعملون في مونغداو وسيتوي، قيودا على تحركاتها. وأكرر أن هذه القيود لا تشير إلى حدوث تطورات إيجابية على أرض الواقع، وهي مسألة لا يمكن معالجتها من خلال الجهود الثنائية.

ولاحظت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في إحاطتها الإعلامية أن جميع النساء والفتيات اللائي تواصلت معهن في بنغلاديش قد طالبن بالعدالة لما تعرضن له من تعذيب وأعمال وحشية لإنسانية. ولا تزال

إنهم يُجرمون من الاسم ويُستهدفون من أجله. إن أبناء الروهينجيا يتعرضون للاعتداء الجسدي والاضطهاد، ويُجرمون من الجنسية والحقوق. فكم يتعين على الناس أن يعانون قبل الاعتراف بمعاناتهم وبهويتهم وبحقوقهم من جانب حكوماتهم والعالم؟“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

ونؤيد الممثلة الخاصة في دعوتها إلى النظر في اتخاذ قرار لمجلس الأمن. كما نكرر دعوتنا إلى المجلس للقيام بزيارة بنغلاديش، وإذا أمكن، ميانمار، بغية أن يشهد الوضع الخطير هناك.

وأود أن أختتم بتكرار العبارات القوية للمفوض السامي لحقوق الإنسان:

”إن رفض الجهات الفاعلة الدولية فضلا عن المحلية حتى تسمية الروهنغيا بالروهنغيا - والاعتراف بأبنائها كطائفة واحترام حقهم في تقرير هويتهم - هو رفض يتصف بالعار، ويؤدي إلى مفارقة مشينة أخرى: